رِعاية المبَانِي
في الكلمة العربيّة: الملامح، والوسائل

بقلم الدكتور

سيِّد جَمال حَسَن عليّ

المدرس بقسم النحو والصرف والعَروض- كلية دار العُلُوم

جامعة القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الخامس (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

رِعاية المبَانِي في الكلمة العربيّة: الملامح، والوسائل

سيِّد جمال حسَن عليّ

قسم النحو والصرف والعَروض- كلية دار العلُوم ـ جامعة القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : sayedgamal995@gmail.com

الملخص

تُلقي هذه الدراسة الضوء على جانب من جوانب دراسة المَبنَى في العربية، فترصد أبرز ملامح اعتناء العربية بمبانيها، أو قوالبها، وما انطوت عليه هذه الملامح من إجراءات ووسائل استعانت بها في سياق مراعاتها هذه الملامح، وما تحمله من رعاية للقالب أو المَبنَى.

وتأتي أهميتها من أن دراسة الجانب المذكور تُوقف على إحدى أمارات حِكمة العربية؛ إذ اعتنت بمعانيها ودلالاتها، كما اعتنت بمبانيها، وأصلحتْها، وراعت اعتدالَها وتناسُقها، وصدرت عن إجراءاتٍ تحول دون زوالها، أو الإضرار بها، أو فوات الغرض من وضْعها.

وقد رصدت في ثمانية مباحث – تسبقها مقدمة، وتمهيد– أبرز تلك الملامح، ثم ضمّنت الخاتمة أهمّ النتائج.

ومن أهم نتائجها: أن للمباني في السلوك اللغوي نصيبا من الرعاية والعناية لا يقلّ عن نصيب المعاني والدلالات، وأن رصْد ملامح اعتناء العربية بمبانيها يتخطّى في كثير من تطبيقاته وأمثلته مجرد الدراسة الصرفية لكلمات العربية، إلى رحابة فِقْه العربيّة، وسبْر أغوارها، واستنطاق أسرارها، وأن لأحرف المباني الأصلية في العربية حُرمَة وحصانة ليستا للزوائد.

الكلمات المفتاحية: المبانِي، القوالِب، الاعتدال، الإجحاف، زوال المَبنى، الطّرْد.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

٥٣٠٦

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Caring of Templates in the Arabic Word Features and Instruments

Sayed Gamal Hassan Ali

Department of Syntax , Morphology and Prosody Faculty of Dar El-Ulum-Cairo University.Egypt.

Email: sayedgamal995@gmail.com

Abstract:

This study sheds light on an aspect of the study of the Templates in Arabic Language, and it monitors the most prominent features of the care of the Arabic language with its templates and forms. Also, it monitors the means and procedures involved in these features, in order to achieve this purpose.

This research consists of an introduction, a preface, eight sections, and a conclusion, including the most important results.

One of the most important results of these sections is that the language took care of templates in a way that is no less than semantics. Also, it has been shown that the care of the Arabic language goes beyond morphological study to the vastness of philology.

Keywords: **:** Templates- Moderation- Impairment- Features- Instruments

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وبعد،

فالمَبْنَى والمعنى (الشكل والمضمون) في العربية وجهان لعملة واحدة؛ إذ اللغة "لا يمكن أن تكون نظاما من المعاني التي لا مبانيَ لها؛ لأن المباني رموز المعاني"[١]، كما أنها لا يمكن أن تكون طائفة من المباني الصمّاء التي لا معاني لها، فتصير أشبه بأشكال لا مضامين لها.

والصلة في العربية بين المبنَى والمعنى كالصلة بين الجسد والروح؛ فالمبنَى للمعنى كالجسد (البدن) للروح، والمباني قوالب المعاني[٢]، كما أن الأبدان قوالب الأرواح.

يقول ابن يعيش: "اعلم أن الألفاظ أدلة على المعاني، وقوالب لها، وإنما اعتنوا بها، وأصلحوها لتكون أذهب في الدلالة"[٣].

وإذا كان السلوك اللغويّ قد أولى المعانيَ عناية ورعاية لا تخطئهما العين فإن نصيب المباني فيه من مثل هذه العناية، وتلك الرعاية لا يكاد يقلّ عن نصيب قسيمتها المعاني.

غير أنّ الدراسات الحديثة لم تحتفل برصْد أبعاد هذه العناية في المباني احتفالَها برصْد مثيلتها في المعاني؛ إذ إنّ الدراسات التي اعتنت بالكشف عن

---

١. اللغة العربية: معناها ومبناها، د. تمام حسان، ٣٨.
٢. وذلك إذا ما استثنينا المعاني التي تؤدَّى بلا مبانٍ، نحو ما يشير إليه اللغويون في سياق حديثهم مثلا عن لغة الإشارة أو لغة الجسد (body language)؛ فهي تحمل دلالات معينة تفهمها الجماعة اللغوية، وتتعارف عليها، دون أن تدلّ عليها مبانٍ منطوقة أو مكتوبة.
٣. شرح الملوكي في التصريف، ٢٤٥.

معاني الصيغ والأبنية والتراكيب، ودلالاتها، وظاهرة أمْن اللبس، وأصدائها في مستويات اللغة المختلفة – أكثر من أن تُذكَر أو يُحاطَ بها.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لترصد أبرز ملامح اعتناء العربية بمبانيها، وقوالبها، وما انطوت عليه هذه الملامح من إجراءات ووسائل استعانت بها، وصدرتْ عنها في سياق مراعاتها هذه الملامح، وما تحمله من رعاية للقالب أو المبنَى.

وتأتي أهمية الحديث عن هذا الجانب من جوانب دراسة المبنَى في العربية من أنه يُوقف على جانب من جوانب حِكمتها؛ فإذا كانت قد اعتنت بالمعاني، وصدرت عن وسائل تُزيل ما قد يطرأ بينها من لبسٍ أو تداخُل، فإنها كذلك اعتنت بالمباني، وأصلحتْها، وراعت اعتدالَها وتناسُقها، وصدرت عن إجراءاتٍ تحول دون زوالها، أو الإضرار بها، أو فوات الغرض من وضْعها.

هذا، وقد عُقِدت مادة هذه الدراسة في ثمانية مباحث، رصدت ثمانية ملامح من ملامح اعتناء العربية بمباني كلماتها، هي:

- اجتناب البدء بساكن، والوقوف على متحرّك.
- اجتناب بقاء المبنَى على حرف واحد.
- اجتناب نقْض الغرض من مباني الإلحاق.
- الحيلولة دون زوال البناء أو انتقاله.
- إقامة القوالب المخصوصة وإتمامها.
- الاعتناء بالأحرُف الأصليّة للمبنَى.
- تناسُق قوالب الباب الواحد بطرْدها على نَسَقٍ واحد.
- تغيير مَبنَى ما كثُر استعماله عن حال نظائره.

التمهيد

صدر النحاة في سياق إشارتهم إلى ظاهرة اعتناء العربية بمبانيها، ورصْدهم ما انطوى عليه هذا الاعتناء من فِقه وأسرار – عن مفرداتٍ كثيرة مؤدّاها واحد، أبرزها:

(زوال البناء، انتقال البناء، الإضرار بالبناء، الإجحاف بالبناء، الإجحاف بالكلمة، اختلال الكلمة، الإخلال، اعتدال البناء، اعتدال التركيب، المحافظة على الاعتدال، الجَبْر)[١].

هذا، وقد صدروا في هذا السياق عن مصطلحات تكاد دلالاتها تترادف مع دلالة مصطلح (المَبنَى) الذي تبنّته هذه الدراسة، وهي:

•**التركيب**: يقول ابن جني –على سبيل المثال– : "وذلك أن الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي. فأكثرها استعمالا، وأعدلها تركيبًا الثلاثي؛ وذلك لأنه حرف يُبتدَأ به، وحرف يُحشَى به، وحرف يُوقَفُ عليه"[٢].

•**البناء**: إذ عبّروا عن المبنَى الثلاثي بأنه "البناء المعتدل"[٣].

ومما يؤكد استعمال النحاة مصطلح (البناء) في بعض سياقاته غير مريدين به (البناء الصرفي) أو (الوزن الصرفي) قول ابن يعيش: "وليس

---

١. أكثر المصطلحات المذكورة تداولًا في تصانيف النحاة مصطلح (الإجحاف)، وقد عرّفه أحد الدارسين المحدثين بقوله: "الإجحاف ذهابٌ ببنية الكلمة أو الجملة، إلى حدّ الإضرار والإخلال، فهو ذهاب إلى جهة الاختلال، وفقدان التوازن والاعتدال". ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفيّ والنحوي: مفهوما وتطبيقًا، د. محمد ذنون يونس، د. أحمد صالح يونس، ٦١.

٢. الخصائص،٥٦/١. وقد عبّر بعضهم عن التركيب بأنه: "وضْع حروف على ترتيب معلوم، كوضْعهم القاف والعين والدال على ما ترى في (قعد)". التتمة في التصريف، لابن القبيصي، ٢٩.

٣. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، ١٩١.

المراد بالاعتدال قلة الحروف؛ فإن في الكلام نحو: (مَنْ، كَمْ، لَمْ، عَـنْ)، ولا يقال: إنها أعدل الأبنية، وإنما المراد بذلك أنها جاءت على مقتضى القياس"[١].

•**المبنَى/ المباني**: يقول ابن الخبّاز – على سبيل المثال-: "وكان شيخنا –رحمه الله– يقول: مسائل الإخبار بالذي، وبالألف واللام في النحو كمسائل الأبنية في التصريف؛ لأن كل واحد من النوعين لا يُحيط به إلا من أحْكَمَ مباني النوعين"[٢].

•**القالب:**

•يقول أبو جعفر النحاس: "ووصف رجل كاتبًا، فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه .." [٣].

•ويقول ابن يعيش: "اعلم أن الألفاظ أدلة على المعاني، وقوالب لها، وإنما اعتنوا بها وأصلحوها؛ لتكون أذهب في الدلالة"[٤].

•**اللفظ** : يقول التفتازاني معلقا على الفعلين: (اقْعَنْسَسَ)، و(اسْلَنْقَى): "ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق؛ لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظًا"[٥]. أي: مبنًى أو بناءً.

---

١. شرح الملوكي،١٣٩. وانظر مصطلح (أعدل الأبنية) كذلك في الخصائص، لابن جني، ٦٠/١.
٢. توجيه اللمع، لابن الخباز، ٥١٣.
٣. عمدة الكتاب، ٢٧٥.
٤. شرح الملوكي في التصريف، ٢٤٥.
٥. شرح التصريف العزّي، للتفتازاني، ٨٨.

ونخلص بعد رصْد المصطلحات السابقة، واستكناه ما انطوتْ عليه من تلاقٍ، يصل في بعضها إلى حدّ الترادُف الذي يسوّغ التناوُب والمراوحة بينها في الاستعمال- إلى أنّ:

- مصطلح (**المَبْنَى**) الذي تتبنّاه هذه الدراسة يعني: القالب التجريدي الاعتباري الذي تُصَبّ فيه الكلمة - اسما كانت أو فعلا أو حرفا - ، فيكون بمنزلة الوِعاء لها.

- أمّا مصطلح (**رعاية المَبنَى**) فيشمل في تصوُّر هذه الدراسة: الصدور عن إجراءات، والاستناد إلى وسائل من شأنها أن تحفظ المباني، وتُتمّها، وتحفظ تناسُقها في الباب الواحد، وتحول دون زوالها، أو انتقالها، أو فوات الغَرَض من وضْعها، أو المَصير والذهاب بها إلى حدّ الإخلال والإجحاف والإضرار.

وتجدر الإشارة بعد تحرير المصطلحين المذكورين إلى أنّ مصطلح (المَبنَى) بالتحديد السابق لا يترادف مع مصطلح (البِناء الصرفيّ) أو (الوزن الصرفيّ)؛ إذ إن مَبنَى الكلمة أعمّ من وزنها الصرفيّ، فللمبنَى عناصر ومكوّنات عدّة، والوزن لا يعدو أن يكون أحد هذه العناصر، وإن كان أبرزَها.

مع ملاحظة أن مَبنَى الكلمة قد يخلو من عنصر الوزن المذكور؛ وذلك نحو الكلمات التي لا مدخَلَ لعلم الصرف فيها، كالحروف، والأسماء المبنية، والأفعال الجامدة؛ فلها جميعًا مبانٍ على هيئات مخصوصة، ولا أوزان صرفية لها، نحو: (همزة الاستفهام، هل، سوفَ، لعلّ، لكنَّ)، (مَن الموصولة والشرطية والاستفهامية، كيفَ، مهما، حيثما)، (نِعْمَ، حبّذا، بِئْسَ). فجميعها

مبانٍ وضعتها العرب بتركيب معين، وعلى هيئة مخصوصة، لكنها خلت من الوزن الصرفيّ.

فمَبنَى الكلمة إذن يشمل: ما تنبني به الكلمة، ويعتدل به تركيبها، وتستقيم به هيئتها، بخلاف وزن الكلمة أو البناء الصرفي للكلمة؛ إذ يشكل جانبا من جوانب المبنَى، ولا يترادف معه على النحو الذي ذُكِر.

المبحث الأول

اجتناب البدء بساكن، والوقوف على متحرك

من براعة العربية وحِكمتها أنّها خصّت بدايات مبانيها بالحركة، على حين اختارت السكونَ لنهايات تلك المباني وقفًا، وفي هذا السياق يُفْهَم ما قرره اللغويون والنحاة من أن العربية لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك[١]، ولعل في ذلك تعادُلا بين صدور المباني وأعجازها وقفًا.

فإذا آل القياس إلى ما يخالف ما سبق؛ بأن يُفتتحَ القالب بساكن، أو يوقَفَ فيه على متحرك – استعانت العربية بوسيلتين يعتدل بهما المبنَى، وتُجتَنَب المخالفةُ المذكورة: إحداهما: زيادة همزة الوصل، والأخرى: زيادة هاء السكت.

أولا: زيادة همزة الوصل:

لمّا كانت العربية لا تبدأ بساكن اجتلبتْ في صدْر الأبنية التي آل فيها القياس إلى أن تُفتَتَحَ بساكن– همزةً وجوبًا، يعتدل بها تركيب تلك الأبنية؛ فتتحمّل هذه الهمزة حركةَ البداية من ناحية، ويُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن، من ناحية أخرى، ولذلك اصطُلِح على تسميتها بـ (همزة الوصل / ألف الوصل).

---

١. يقول أبو القاسم المؤدب: "العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك، ولا تقف إلا على الساكن" دقائق التصريف، ٣٤، ويقول الرضي: "الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك" شرح الشافية، للرضيّ، ٢/ ٢٩٦.

وقد نصّ النحاة على أن الغرض من زيادتها "التوصُّل إلى بقاء السكون في الابتداء"[١]، على حين نصّ اللغويون المحدثون على أنّ الغرض من زيادتها "تصحيح بناء المقطع العربيّ"[٢].

فالقياس يقتضي -على سبيل المثال- أن يكون الأمر من (لم يَصْبِرْ، لم يستغْفِرْ) المجزومينِ، بعد حذف حرف المضارعة: (صْبِرْ، سْتَغْفِرْ)، فلم يكن بدّ من اجتلاب همزة الوصل صدرًا (اِصْبِرْ، اِسْتَغْفِرْ)؛ ليعتدل بها البناء أو القالب.

ولما كان الغرض من اجتلاب هذه الهمزة إمكان النطق بالساكن، بتحمُّل حركة الصدارة كان بدهيًّا أن تُحرَّك وجوبًا، وكان بدهيّا كذلك أن تُحذَف في النطق، والخطّ، والوزن الصرفيّ، مع فَوَات الغرض الذي اجتُلبتْ من أجله، نحو قولنا: (أَنْطَلَقَ خالدٌ؟)، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى البناتِ عَلَى البنينَ﴾ (الصافات: ١٥٣)، وقوله تعالى: ﴿أَتَّخَذناهُم سِخْرِيًّا أمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الأبْصارُ﴾ (ص: ٦٣)، ونحو قولنا في تصغير ابن: بُنَيّ، واسم: سُمَيّ.

ثانيا: زيادة هاء السكت:

من الوسائل التي استعانت بها العربية في سياق اعتنائها باعتدال مبانيها، واختتامها وقفًا بساكن، لا بحركة – أنها زادت فيما انتهى بحركة

---

١. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٦٣٢، وانظر: الكتاب، لسيبويه، ٤/ ١٤٤، والمقتضب، للمبرد، ١/ ٢١٨، والأصول في النحو، لابن السراج، ٢، ٣٦٧، وشرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، ٢٠٥، وشرح التصريف العزّي، للتفتازاني، ١١٧.

٢. المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربيّ، دكتور عبد الصبور شاهين، ٢٠٢.

من المبنيات هاء تتحمّل – أولا– سكون الوقف ، وتَبينُ معها – ثانيا– حركةُ البناء قبلها، ولذا اصطلح اللغويون على تسميتها (هاء السَّكْت)[١]، ونصّوا على أنّها مختصة بحال الوقف، وأن الغرض منها (التوصُّل إلى بقاء الحركة في الوقف، كما اجتُلبَت همزة الوصل؛ للتوصُّل إلى بقاء السكون في الابتداء)[٢].

كما نصّوا على أن زيادتها وقفا جائزة بعد كل مبنًى انتهى بمتحرك ليست حركته حركة إعراب؛ نحو: كيفَ، وأينَ، وهوَ، وهيَ، فيقال: كيفَهْ، وأينَهْ، وهُوَهْ، وهِيَهْ[٣].

فإذا كان الغرض من زيادة همزة الوصل في بداية المباني التوصّل إلى النطق بالساكن، بتحمُّل تلك الهمزة حركة الصدارة، وإبقاء الحرف الساكن على حاله – فإن الغرض من زيادة هاء السكت في نهايتها التوصُّل إلى بقاء حركة المبنَى في الوقف وبيانها، بتحمُّل هذه الهاء سكون الوقف.

ومن أمثلة زيادتها جوازا:

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾ (الأنعام: ٩٠)، ﴿يا لَيْتَني لَمْ أُوتَ كتابِيَهْ ﴿٢٥﴾ ولَمْ أدْرِ مَا حِسابِيَهْ ﴾ (الحاقة: ٢٥،

---

١. سُمّيت كذلك: هاء الاستراحة، هاء الوقف، انظر: فقه اللغة، للثعالبي (ت٤٢٩هـ)، ٢/ ٦١٠.
٢. انظر: الكتاب، لسيبويه، ٤/ ١٤٥، والمقتضب، للمبرد، ١/ ١٩٨، والمنصف، لابن جني، ١/ ٩، والجنى الداني، للمرادي، ١٥٢، ومغني اللبيب، لابن هشام، ٤/ ٣١٢، ٣١٣، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٦٣٢.
٣. انظر على سبيل المثال: المخصص، لابن سيده، ٤/ ٢٥١.

٢٦)، ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عنّي سُلْطَانِيَه ﴾ (الحاقــة: ٢٨، ٢٩)، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ (القارعة:١٠).

وقول حسّان بن ثابت رضي الله عنه[١]:

إِذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينا الْغُــــلامُ *** فَمَــا إنْ يُقالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ

إذا لَمْ يسُدْ قبلَ شَــــدّ الإزارِ *** فــذلِكَ فينا الذي لا هُوَهْ

ولِي صاحِبٌ منْ بَني الشَّيصَبَانِ *** فطَــــوْرًا أقولُ وطوْرًا هُوَهْ

وقولهم: (فيمَ، وبِمَ، ولِمَ) وقفا، جوّزوا فيها زيادة الهاء، فيقال: (فيمَهْ، بِمَهْ، لِمَهْ). يقول ابن السراج: "وثبات الهاء أجود في هذه الحروف"[٢].

١. من المتقارب التامّ، و (لا هُوَهْ) أي: ليس منا، و(الشَّيصَبَانِ) قبيلة من الجنّ، والهاء الساكنة في قوله (هُوَهْ) هاء سكْت. انظر: ديوان حسان بن ثابت، ٢٥٢.

٢. الأصول في النحو، ٢/ ٣٨١.

المبحث الثاني: اجتناب بقاء المَبنَى على حرف واحد

لمّا راعى النحاة واللغويون البنية العميقة للكلمة العربية نصّوا صراحةً على أنّ الكلمة – اسما كانت، أو فعلا- لا تقلّ أصولها عن ثلاثة أصول، وإن كانت بنيتها السطحية على أصل واحد، نحو: (فِ، عِ، رَ)، أو أصلين، نحو: (قُل، بِع، سَلْ)، (يدٌ، دمٌ).

غير أنهم لمّا راعَوا البنية السطحية أشاروا في سياق النظرة الكمّية إلى قوالب العربية إلى أنّ أقلّ الأصول في هذا الصدد أصلانِ[1]؛ وذلك نحو الكلمات التي وُضعت على أصلين حُذفَ ثالثهما حذفًا ملتزمًا، نحو: (يدٌ، دمٌ).

هذا، ومن أمارات اعتناء العربية باعتدال قوالبها ومبانيها، والحيلولة دون الإجحاف بها، واختلال توازنها- أنها اجتنبتْ بقاء القالب أو المبنَى على حرف واحد وقفًا.

وقد صدرت في هذا السياق عن وسيلتين اثنتين حالتا دون أن تبقى بعض قوالبها على حرف واحد وقفًا، إذا آل القياس إلى ذلك؛ إذ رأت أنّ في بقاء الكلمة على حرف واحد إضرارا بها، وإجحافا بقوامها؛ بأنْ يَذهبَ ثلثاها، ويبقى ثلثُها[2]، كما أن فيه -مع ذلك- إخلالا باعتدالها الذي يتطلب في أدنى تقديرٍ حرفين: حرفًا يُبتَدَأ به، وآخر يوقَف عليه.

---

١. نقل ابن المؤدّب عن الخليل قوله: "الكلام لا يكون أكثر من خمسة أحرف، ولا أقل من حرفين" دقائق التصريف، ١٨٨. ويُحمَل كلامُه على أنّ أكثر حروف الكلمات وضعًا خمسة، نحو: زَبَرْجَد، وجَحْمَرِش، وأقلّها اثنان، نحو: يدٌ، دمٌ، دون مراعاة للثالث المحذوف حذفًا ملتزمًا.

٢. وقد أفاد سيبويه هذا المعنى نفسَه في سياق تعليله قلةَ ما جاء من كلام العرب على حرف واحد؛ بأنّ من الإجحاف عندهم "أن يذهبَ من أقلّ الكلام عددًا -ثلاثيّ الأصول- حرفان" الكتاب، ٤/ ٢١٨.

أولا: الترخّص في إجراء القياس:

يتوفّر في بعض كلمات العربية موجبا إعلالين متواليين بالقلب: إعلال بقلب العين، وإعلال بقلب اللام، فلو أُعِلّ الحرفان معا للزِم في النهاية المحذور؛ بأن تبقى الكلمة على حرف واحد، وهو مُجتَنَبٌ.

وهنا تترخّص العربية في إجراء الإعلال الأول (قلب العين)، مكتفيةً بإجراء الإعلال الثاني (قلب اللام)؛ "لكونها طرفا، والأطراف محلّ التغيير"[١].

– مثال ما سبق من الأسماء: (الهَوَى، الحَيَا): فأصل (الهَوَى) – على سبيل المثال –:(هَوَيٌ)، وحقها أن تعلَّ عينها ولامها بقلبهما ألفين؛ إذ تحركتا وانفتح ما قبلهما، فالقياس أن يُقلَبا ألفَين، فيقال: (هَاْا)، فتحذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين، ثم تحذف الثانية لملاقاة التنوين، فيبقى الاسم على حرف واحد فحسب (الهاء)، وهذا إجحاف باعتدال المبنَى الذي يتطلب حرفا يُبتدَأ به، وآخر يوقَف عليه.

يقول ابن مالك" فلو أُعلّا (الواو والياء) لزم المحذور (توالي إعلالين)، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد"[٢]. فاكتُفي هنا بإعلال اللام فحسب بقلبها ألفا، فصارت (الهَوَى)؛ وإنما أُعلّت اللام؛ لأنها – كما سبق– في الطرف؛ والأطراف محلّ التغيير.

– ومثاله من الأفعال: الفعل الذي اعتلتْ عينه ولامه (اللفيف المقرون)، نحو: (شَوَى، عَوَى، ذَوَى، لَوَى)؛ فأصولها: (شَوَيَ، عَوَيَ، ذَوَيَ، لَوَيَ)، فالقياس أن تعلَّ عينها ولامها معا، فيصير مَبْناها في النهاية

١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢٣١/٤.
٢. إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ١٧٠.

بعد إجراء الحذف على النحو الذي سبق – على حرف واحد فحسب، فيُكتَفَى هنا بإعلال اللام؛ لما سبق.

ثانيا: زيادة هاء السكت:

يستفاد مما سبق في المبحث الأول أنّ الأصل في زيادة هاء السكت في العربية الجواز. إلا أن هناك موضعا واحدا أوجب فيه السلوك اللغويّ زيادة هذه الهاء وقفًا؛ وذلك في أفعال الأمر التي آل فيها القياس إلى أن تبقى على حرف واحد؛ نحو: (فِ، عِ، ق، رَ)، من: (وفَى يَفِي، وَعَى يَعِي، وَقَى يَقِي، رأَى يَرَى)[١].

ولمّا لزم تصدير الكلمة في العربية بحرف متحرك يُبْتدَأ به، وإنهاؤها بحرف ساكن يوقَف عليه – أوجب النحاة في نحو الأفعال المذكورة زيادةَ هاء السكت وقفًا قياسًا [٢] ؛ ليعتدل بها المَبْنَى ، فيقال وقفًا : (فِهْ ، عِه، قِه، رَهْ).

يقول سيبويه: "ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد ... إلا أن تُدْرِك الفعلَ علةٌ مطَّردة في كلامهم في موضع واحد، فيصير على حرف ... وذلك قولك: عِ كلامًا، وعِهْ .."[٣].

١. وكلها أفعال اعتلّت فاءاتها ولاماتها، إلا الفعل (رأى يَرَى رَ).
٢. انظر على سبيل المثال: دقائق التصريف، لابن المؤدب، ٤٠٨، ٤٠٩، وشرح الملوكي، لابن يعيش، ٣٥٢، والممتع، لابن عصفور، ١٣٩، وشرح الشافية، للرضي، ٢/ ٢٩٦، والجنى الداني، للمرادي، ١٥٢، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٦٣٣.
٣. الكتاب، ٤/ ٢١٩.

وما – كان – أدقّ سيبويه لمّا افتتح تمثيله لهذا الموضع بمثالين اثنين: أحدهما في حالة الوصل (عِ كلامًا)، والآخر في حالة الوقف (عِهْ)؛ مشيرا به إلى أنّ في ترْك نحو (عِ) وقفًا على حرف واحد – إجحافا بالبِناء، وإخلالا بالقالب، ومصيرًا إلى مبنًى النطقُ به غيرُ ممكنٍ عقلًا، ولذا زيدت هاء سكْت وجوبًا؛ ليعتدلَ بها المَبْنَى.

وقد نصّ بعضهم على أن الغرض من زيادة الهاء في مثل هذا الموضع (الإمكان)، أي: إمكان النطق بالقالب أو المبنَى؛ يقول ابن عصفور مُشيرا إلى زيادة الهاء في الموضع الذي معنا: "فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد؛ إذ لا أقلَّ من حرف يُبتَدَأ به، وحرف يُوقَف عليه"(١).

نخلص مما سبق إلى أن العربية لا تُبيح أن يظلّ الفعل على حرف واحد، إلا إذا وُصِل بما بعده، نحو أن يقال: (عِ كلامِي)، (ق نفسَكَ الفتنَ)، (رَ السماءَ).

وتبقَى بعد ذلك الإشارة إلى إمكانية بقاء قَسيمَي الفعل (الاسم والحرف) على حرف واحد في السلوك اللغويّ:

– أما الأسماء فقد حسَم سيبويه فكرة بقائها على حرف واحد بقوله: "ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين؛ لأنه لا يُستطاع أن يُتكلَّم به في الوقف مبتدأ .."(٢). وذلك كأن يقالَ – افتراضًا– :(لٌ، مٌ، نٌ).

وتجدر الإشارة هنا إلى ما في قول سيبويه (على حرفين أحدهما التنوين) من تسامُح في العبارة؛ إذ الكلمة التي على حرفين أحدهما التنوين

---

١. الممتع الكبير، لابن عصفور، ١٣٩.

٢. الكتاب، ٣/ ٣٢٤.

هي عند التحقيق كلمة من حرف واحد؛ إذ التنوين في الحقيقة علامةٌ على اسمية الاسم، وليس منه، ولا من حروفه الأصليّة، ولا الزائدة[١].

ومّما يؤكّد هذا الطرحَ نصُّه صراحةً في السياق السابق نفسِه على أن الكلمة التي هي على حرفين أحدهما التنوين مردّها في النهاية إلى ما كان على حرف واحد.

يقول في سياق تعليله اجتنابَ العرب النطق باسم على حرف واحد منوّن: "كراهيةَ أن يكون الاسم على حرفينِ أحدهما التنوين، فيوافق ما كان على حرف"[٢].

– وأما الحروف: فلما كانت مفتقرةً دائما إلى الأسماء والأفعال، تجيء للربط بينهما، ولا تستغني عنهما، ولا يُتصوّر أن يُستخدَم حرف منفردا، إلا إذا أريد لفظُه[٣] – تسامحت العربية في مبانيها، ووضعت حروفا أُحادية جُلّها مبنيّ على الفتح لخفته، نحو: واو القسم، لام الابتداء، همزة الاستفهام، واو العطف، حرف التنفيس (السين).

ولم يُبالِ السلوك اللغوي بترْك مثل هذه الحروف على حرف واحد؛ لأنها على نية التضامّ مع غيرها من الأسماء أو الأفعال؛ فيقال: (وَالله إنّ الله غفورٌ، أَأخوك محمدٌ؟، غاب أحمدُ وَمصطفى، سَأسافرُ غدًا ..).

---

١. لعل الذي يسوّغ التسامُحَ في العبارة هنا أن سيبويه راعَى المنطوق، وهو حرفان، لا حرف واحد؛ نحو: (لٌ، مٌ)، فالمنطوق: (لُنْ، مُنْ).

٢. الكتاب، ٣/ ٣٢٤.

٣. أو كانت معه أسماء وأفعال في التقدير والنيّة، لا في اللفظ، نحو قولنا (نَعَمْ)، (لا)، لمن سأل: (هل غاب أخوك؟)، أي: (نعم، غاب أخي)، (لا، لم يَغِبْ أخي).

مع مراعاة أنّ عادة النحاة قد جرتْ على أن يعبّروا عن مثل هذه الحروف الأحادية المذكورة بنحو قولهم: (سين التنفيس، واو القسم، همزة الاستفهام، همزة النداء، لام الابتداء، واو العطف)، ولم يَثبت عن أحدهم قولُه: (سَ التنفيس، وَ القسَم، أَ الاستفهام، لَ الابتداء). فإذا كان الحرف ثنائيّ الوضع، أو زائدا عن الحرفين عبّروا عنه باسمه مجتمعًا، لا بأحرف هجائه مفردةً، فقالوا: (قَد، سوفَ، لعلّ، لكنّ)، ولم يقولوا: (القاف والدال، السين والواو والفاء ..).

المبحث الثالث: اجتناب نقْض الغرض من مباني الإلحاق

من ملامح اعتناء العربية بمبانيها وقوالبها إبقاؤها على المشاكَلَة اللفظية[١] بين مباني الإلحاق الموضوعة على هيئة مخصوصة مقصودة، والمباني التي حُمِلتْ عليها، وأُلحقَتْ بها، واجتناب ما يفوِّت تلك المشاكَلَة، ويُذهِبها.

والإلحاق في حقيقته[٢]: جعْل مثال على هيئة مثال أزيد منه، ليلحَق به، ويُعامَل معاملته، فيتصرف تصرفه.

وقد صدرت العربية في سبيل الحفاظ على مباني الإلحاق، ومراعاة قوالبها، واجتناب فوات المشاكَلَة المذكورة وزوالها – عن وسيلة قوامُها الترخص في إجراء مقتضى القياس – الذي أُجريَ على نظائرها ممّا لا إلحاق فيه –؛ من إدغام، أو إعلال؛ لأن إجراءهما على هذه المباني يُفوّت تلك المشاكَلَة التي تشكّل قوام عمليّة (الإلحاق) في العربية.

أولا: الترخص في إجراء الإدغام:

الأصل أن العربية تُدغِم أحد المِثلين المتحركين في نهاية الكلمة في نظيره، نحو: (شَدَدَ: شدَّ)، (أعْدَدَ: أَعَدَّ)، (استَمْدَدَ: استَمَدَّ).

---

١. وقد نصّ النحاة على أنّ هذه المشاكلة هي الغرض من (الإلحاق)، يقول ابن الورّاق – على سبيل المثال–: "والغرض في الإلحاق أن يكون الملحَق مطابقًا للفظ الملحَق به في حركاته وسكونه.." علل النحو، ٥٥٦. وانظر: المنصف، لابن جني، ٢/ ٣٠٣. وشرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، ٢٠٦.

٢. انظر على سبيل المثال: المنصف، لابن جني، ١/ ٣٤، ٣٥.

غير أنها اغتفرت التقاء مثلينِ متحركين، واجتنبت إدغام أحدهما في الآخر في (أمثلة الإلحاق)؛ حفاظا على الغرض منه، واجتنابا لفواته وزواله.

فمن أمثلة ملحقات الأسماء:

- (قَرْدَدٌ، مَهْدَدٌ) ملحقة بنحو (جَعْفَرٌ)، و(قُعْدُدٌ) ملحق بنحو (لُؤْلُؤ): فلم تدغم العربية هنا المِثل المتحرك في مثله؛ لئلا يذهب الغرض من الإلحاق.

يقول ابن جني: "ألا ترى أنك لو قلتَ في (مَهْدَدٍ): (مَهَدّ)، لزالَ بِناء (جَعْفَر) الذي قصدتَه، وصِرتَ إلى مثال (جَعَفّ)، وأنتَ لم تُرِد هذا"[١].

- وقد ألحقوا بنحو (فرزْدَق): (أَلَندَدٌ) بتبيين الدالين، وعدم إدغامهما، ونقْل الاسم إلى (أَلَنَدٌّ)، "وقد بُيّنا مع ذلك (مع كون الدالين أصلين) لمّا أُريدَ إلحاقُه بـ (فَرَزْدَق)" [٢].

وإذا كان الإدغام هنا يفوّت الغاية الشكليّة من الإلحاق فإنه مع ذلك يُصيّر المبنَى إلى وزن لا نظيرَ له في العربية، وهو (فَعَلَّلٌ).

ومن أمثلة ملحقات الأفعال:

- (جَلْبَبَ، شَمْلَلَ، رهْشَشَ): وأصولها: (الجلب، الشّمل، الرهش)، وقد كُررت لاماتها؛ إلحاقا لها بنحو (زَلْزَلَ)، ولم تُدغم العربية المِثل هنا في

١. المنصف، ٢/ ٣٠٣. وانظر شرح الملوكي، لابن يعيش، ٣١١.
٢. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ، ٥/ ١٥٥.

مثله؛ "لأن الغرض هنا المحافظة على وزن المُلحَق بـه"[١]، و"لئلّا يـزول المِثال المحتَذَى، والغرضُ المطلوب"[٢].

- الفعل (تَجَلْبَبَ) ملحقًا بنحو (تَدَحْرَجَ)، والفعل (اقْعَنْسَسَ) ملحقا بـ (احْرَنْجَمَ). ولم يجرِ الإدغام هنا؛ "لئلا يبطل الإلحاق"[٣]. ولولا الإلحاق لوجبَ إدغام المِثلين هنا، وقيل: (تَجَلَبَّ) و (اقْعَنَسَّ)، وتفوت حينئذٍ المحاذاة الشكليّة بين الملحَق والملحَق به.

هذا، وقد أثبت النحاة في هذا السياق أمثلة أخرى تخضع لباب (مسائل التمرين)، وقد قاسوها على نحو الأمثلة المذكورة، وطبّقوا عليها الإجراء المذكور نفسَه.

فمن ذلك قولهم:

إذا بنينا من (ظَرُفَ) اسما مثل (جَعْفَر) قلنا: (ظَرْفَفٌ)، وفِعلا مثل (دَحْرَجَ) قلنا: (ظَرْفَفَ)، ويجري مجراه في جميع أحواله؛ فيقال: (يُظرفِفُ، ظَرْفِفْ، مُظرفِف ...)، " تُظهر ولا تدغم؛ لأنه ملحق؛ فلو أدغمتَ لزال البناء"[٤]، ولفات الغرض من الإلحاق.

ثانيا: الترخص في إجراء الإعلال:

ترخّصت العربية في إجراء الإعلال في أمثلة الإلحاق، مع وجود موجِبه فيها؛ لئلا يزول الغرض من الإلحاق؛ يقول الرضيّ: "الملحق لا يُعلّ

١. شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، ١/ ٥٤، وانظر كذلك: ٣/ ٢٤٠، ٢٤١.
٢. المنصف، لابن جني، ٢/ ٣٠٣. وانظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، ٢٠٦.
٣. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، ص٢٤٠.
٤. المنصف، لابن جني، ١/ ٤٥.

بحذف حركة، ولا نقْلها، ولا حذف حرف؛ لئلا يخالف الملحق بـه، فيبطـل غرض الإلحاق"[١].

فمن أمثلة الملحق بالرباعي المجرد: (رَهْوَكَ، جَهْوَرَ: فَعْوَلَ)، (شَرْيَفَ: فَعْيَلَ): إذ لو أُعلّت ثلاثتها بنقل حركة الواو والياء فيهما إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم أعلّت إعلالا ثانيا بقلب الواو والياء ألفين – لأضحت: (رَهَاكَ، جَهَارَ، شَرافَ)، ولزال غرض الإلحاق، وهو المشاكلة اللفظية بينها وبين القالب الملحَق به (فَعْلَلَ).

ومن أمثلة الملحق بالرباعي المزيد بحرف: الفعل (تَرَهْوَكَ) على زنة (تَفَعْوَلَ)، فكما يقال: (تدحْرَجَ، يتدحرجُ، تدحْرَجْ) يقال: (ترهْوَكَ، يترَهْوكُ، ترَهْوَكْ)، ولو أُعلّ إعلال نقل وقلب لفاتَ غرض الإلحاق، ولَزالت المشابهة اللفظية بينه وبين الملحَق به؛ إذ سيصير (تَرَهَاكَ).

ومهما يكن من شيء فإن الترخّص في إجراء مقتضى القياس في أمثلة الإلحاق وتطبيقاته يشكّل ملمحا واضحا من ملامح حِرص العربية على إبقاء المشاكلة اللفظية بين قالب أصيل، وقالب فرعِي محمول عليه لفظًا، تلك المشاكلة التي تجعل تصاريف الملحَق به، والملحق جاريةً على نسق واحد، لا اختلاف فيه، ولا اضطراب، ولا انحراف.

---

١. شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، ٣/ ١٢٦.

المبحث الرابع: الحيلولة دون زوال البِناء أو انتقاله

ترخّصت العربية في بعض أبنيتها في إجراء ما يقتضيه القياس من إدغام، أو إعلال (بنقل، أو بقلب، أو بحذف، أو باثنين من ثلاثتها، أو بثلاثتها جميعًا)؛ لأنّ في إجراء مثل هذه التغييرات على الأبنية المذكورة زوالا للبناء نفسه، وإضرارا به، بالانتقال إلى بناء آخر له مثيل، أو لا مثيل له.

فمن أمثلة ما يؤدي فيه إجراء القياس إلى زوال البناء المخصص، وانتقاله إلى بناء آخر موجود:

- نحو: (مِقْوَال، معْوَان): حقهما أن تعلا بالنقل، ثم القلب، ثم الحذف: ووزن (مِفْعال) هنا مقصود للدلالة على المبالغة والتكثير، فلو أعلّت الصيغتان (مِقْوال، ومِعْوان) الإعلالات الثلاثة المذكورة لزال بناؤها، وأضحى (مِقال، مِعان) على زنة (مِفْعَل).

- وكذا (مِخْياط): يزول بناء (مِفْعال) فيها، ويصير بعد إجراء الإعلالات الثلاثة: (مِخاط)، على زنة (مِفْعَل).

- وكذا (مِزْواج) فهي مثل ما سبق؛ إذ تصير بعد إجراء الإعلالات المذكورة: (مِزاج) على زنة (مِفْعَل)، فتلتبس بكلمة (مِزاج) التي هي على وزن (فِعال) من الجذر (مزج). والجهة بين دلالتي اللفظتين منفكة.

– كما أفاد أبو علي الفارسي أننّا لو أدغمنا (تُسُوير) فقلنا: (تُسُيِّرَ) لانتقلنا إلى بناء آخر، هو (تُفُعِّلَ)، والذي معنا (تُفُوعِلَ)، وكذا (سُويرَ، قُوْوِلَ)، لو أدغمناهما، وقلنا: (سُيِّرَ، قُوِّلَ) لانتقلنا من (فُوعِلَ) إلى (فُعِّلَ)[١].

فتُرخِّص هنا في الإدغام للمحافظة على المباني، والحيلولة دون انتقال مبنًى إلى آخر.

– بناء (اِفْعَلَّ) من الأجوف، نحو: (اِسْوَدَّ، ابْيَضَّ): لعل مما يحتجّ به لعدم اعتلال نحو الفعل (اسْوَدّ) أنه لو أعلّ لزال البناء، وانتقل إلى مثال (فاعَلَ) [٢].

بيان ذلك أن الفعل (اسْوَدَّ) تحركت الواو فيه بعد حرف صحيح ساكن، فنُقلتْ فتحتها إليه، وحُذِفت همزة الوصل لانفتاح السين، ثم قُلبت الواو ألفا لمناسبة فتحة السين، فصارت: (سادَّ)، وهنا زال البناء (اِفْعَلَّ)، وانتقل إلى (فاعَلَ)، فالتبس بصيغة (فاعَلَ) من (سَدَّ)، إذ يقال: (سادَّ).

<u>ومن أمثلة ما يؤدي فيه إجراء القياس إلى زوال البناء، وانتقاله إلى بناء لا نظير له في العربية:</u>

– (دَوَران، حَوَلان، جَوَلان)، (هَيَجان، طَيَران، سَيَلان) [٣]: لعلّ مما يحتج به لعدم إعلال بناء (فَعَلان) فيما سبق المحافظة على البناء، والحيلولة دون زواله.

---

١. انظر التعليقة على كتاب سيبويه، ٥/ ٦٠.

٢. انظر: بحث (أغراض التصحيح الصرفي لحروف العلّة المعرَّضة للإعلال)، دكتور محمد بن علي بن محمد العَمري، ص٣٦٧.

٣. انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، ٣/ ١٦٠١. وشرح الأشموني، ٤/ ١١٩.

فقياسها أن تعلّ بقلب واوها ويائها ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولو أُجري الإعلال المذكور لزال بناء (فَعَلان)، ولأضحت: (داران، حالان، جالان)، (هاجان، طاران، سالان). فصُححتْ؛ محافظةً على بناء (فَعَلان) من الزوال، والانتقال إلى مِثال (فاعَان).

- وكذا بِناء (فَعَلان) من (غ.ل.ي): (غَلَيان)، والقياس أن تُعَلّ بقلب يائها ألفا (غَلاْان)، ثم بحذف الألف الأولى (غَلان)، والإعلالان أدّيا إلى زوال البناء (فَعَلان)، وانتقاله إلى مثال (فَعَان).

المبحث الخامس: إقامة القوالب المخصوصة وإتمامها

إنما أعني في هذا السياق بالقوالب المخصوصة ثلاثة قوالب أو مبانٍ، هي: (قوالب التصغير – قوالب التكسير– قالب النَّسَب).

ولثلاثتها خصوصية في التركيب:

أما **قوالب التصغير** فترجع خصوصيتها إلى أنها لا تخرج في العربية عن ثلاثة مبانٍ أو أمثلة خاصّة (فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل)، اُلتُزِمَ فيها أبدًا بضم أولها، وفتح ثانيها، وزيادة ياء ثالثة ساكنة فيها، وهي مع هذا لا تجري في كل حال مع الميزان الصرفي؛ فقد يلتقي أحدها مع الميزان الصرفي، نحو تصغير (رَجُل) على (رُجَيْل)؛ فوزنها الصرفي والتصغيريّ واحد، هو (فُعَيْل)، وقد يختلفان، كما في تصغير (جَعْفَر) على (جُعَيفِر)؛ فوزنها الصرفي (فُعَيْلِل)، أما وزنها التصغيري فهو (فُعَيعِل)، وهكذا.

وأمّا **قوالب التكسير** فهي قوالب مخصوصة كُسّر فيها بناء المفرد بأحد أوجُه التكسير المقررة، وزيدت في جُل أوزانها ألف تكسير (ألف جمْع) ثالثة، نحو: (فِعال، فَواعِل، فَعائِل، فَعالِل، فَعَاليل، مَفاعِل، مَفاعِيل، فَعالِي، فَعالِيّ). ولهذه الألف مركزيّة في هذه القوالب، تحكّمت من خلالها في كثير من مواضع الإعلال في العربية.

وأمّا **قالب النَّسَب** فخصوصية تركيبه تكمن في انتهائه على كل حال بياء نسب مشدّدة، تتطلّب كسْر ما قبلها.

المطلب الأول: قوالب التصغير

جرّد السلوك اللغوي العربي ثلاثة أمثلة أو مبانٍ لتصغير الأسماء، هي: (فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل). ولقد حرصت العربية على ألا يخرج عنها اسمٌ مصغّر أيّا كانت هيئة حروفه كمًّا أو كيفًا.

وقد استعانت في سبيل اعتنائها بهذه القوالب، وإقامتها تامّةً، دونما إخلال بها (بزيادة، أو نقصان) بوسائل عدة، هي: الحذف، الزيادة، الردّ إلى الأصل، ردّ الأصل المحذوف، القلب.

أولا: الحذف:

حذف أحد الأصول لاستقامة مِثال التصغير:

من ملامح مراعاة الأبنية في العربية والحفاظ عليها أنهم كانوا إذا صغّروا الاسم الخماسي المجرّد حذفوا أصله الخامس؛ حتى يستقيم لهم البناء التصغيريّ (فُعَيْعِل)، إجراءً له مجرى ما صُغّر من الرباعيّ. فيقال في تصغير: (سفَرْجَل، شَمَرْدَل، زَبرجَد، جَحْمَرِش، جِرْدَحْل): (سُفَيْرِج، شُمَيْرِد، زُبَيْرِج، جُحَيْمِر، جُرَيْدِح)[١].

يقول المبرد: "اعلم أنك إذا صغّرتَ شيئا على خمسة أحرف كلها أصل فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير؛ لأنه يجري على مثال التحقير، ثم ترتدع عنده، فإنما حذفتَ الذي يخرج من مثال التحقير"[٢].

---

١. انظر: الكتاب، ٣/ ٤٤٨، والمقتضب، ١/ ١١٩، والأصول في النحو، ٣/ ٣٩.

٢. المقتضب، ٢/ ٢٤٩. وبعض العرب يحذفون الأصل الرابع، فيقولون: (شُمَيْرِل، زُبَيْرِد، جُحَيْمِش ..). وقد نصّ المبرد على أن ذلك ليس بالقياس. انظر: المقتضب، ٢/ ٢٤٩، والكتاب، لسيبويه، ٣/ ٤٤٨.

وما اجترءوا في هذا الموضع على حذْف حرف أصليّ[١] دونما مقتضٍ صرفي، من التقاء ساكنين، أو نحوه – إلا مراعاةً للمبنى التصغيريّ (فُعَيْعِل)، أو (فُعَيْعِيل) عند بعضهم[٢].

حذف زائد أو أكثر للتوصُّل إلى بناء التصغير:

تلجأ العربية في مواضع ممّا يصغَّر على مِثالَي (فُعَيْل)، أو (فُعَيْعِل) إلى حذف زائد أو أكثر؛ توصُّلًا إلى هذين المثالين. وذلك مثل:

مزيد الرباعي بحرف أو أكثر: تحذف جميع زوائده، إلا ما كان منها لينا قبل الآخر؛ حتى يستقيم بناء (فُعَيعِل)، مثل: تصغير (مُدحرج، متدحْرج، جَحَنْفَل، فَدَوْكَس، سُرادق، مُسلسَل، متسلسل، مقْشَعِرّ) على: (دُحَيْرِج، دُحَيْرِج، جُحَيْفِل، فُدَيْكِس، سُرَيدِق، سُلَيسِل، سُلَيسِل، قُشَيْعِر)، بحذف الزوائد جميعها، وإبقاء الأصول الأربعة [٣]؛ لأن مثال التصغير (فُعَيعِل) تمّ بها، ولم يبق فيه سبيلٌ لزائد أو أكثر[٤].

---

١. ولعلّ حذف أحد الأصول هنا دفع بعض النحاة إلى أن ينصّ على أن تصغير الخماسي وتكسيره قليلان، مستكرهان، يقول ابن السراج: "ولا يكادون يكسّرون اسما خماسيا لا زائد فيه، فمتى كسّروه حذفوا منه، وردّوه إلى الأربعة" الأصول، ٤٢٩/٢، وانظر١٢/٣، ويقول غيره: "تصغيره –أي الاسم الخماسيّ المجرد– مستكره كتكسيره؛ لسقوط خامسه" الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء بن شاهنشاه، ١/ ٣٥٦. وانظر الأشباه والنظائر، للسيوطي، ٣/ ٢٨٤.

٢. سُمِع عن بعض العرب: (سُفَيرِيج، شُمَيرِيد، زُبَيرِيج..). انظر: توجيه اللمع، لابن الخباز، ٥٦٠، وشرح الشافية، للرضي، ١/ ٢٠٥. وكأنهم استعاضوا عن حذف الأصل الخامس فيها بهذه الياء المزيدة، فلم يصغّروها على مثال (فُعَيعِل)، ولكنهم صغّروها على مثال (فُعَيْعيل).

٣. انظر: المقتضب، للمبرّد، ٢/ ٢٥١، وعلل النحو، لابن الوراق، ٤٧٧، واللمع، لابن جني، ٢١٥، وشرح الشافية، للرضيّ، ١/ ٢٠٥، ٢٦١.

٤. وقد أشار بعض النحاة إلى جواز التعويض عن حذف الزائد هنا بزيادة ياء تجعل مثال التصغير (فُعَيعيل)، فيقال: (دُحَيرِيج، جُحَيفِيل ..) في تصغير: (مُدحرج، جَحَنْفَل). انظر: المقتضب، للمبرد، ٢/ ٢٥١.

مزيد الثلاثي بحرفين (ليس أحدهما مدّا قبل الآخر)، أو أكثر: تُبقي العربية في تصغيره على ما له مزية، كالتصدّر ونحوه، وتحذف ما دونه؛ لإقامة بناء (فُعَيعِل)[١].

مثل: تصغير (مُنطلق) على (مُطَيْلِق) بحذف النون، وإبقاء الميم لمزيّة تصدُّرها، وتصغير (مُقتدِر) على (مُقَيْدِر) بحذف التاء، وإبقاء الميم لمزيّة تصدُّرها، وتصغير (مُستخرِج) على (مُخَيرِج) بحذف السين والتاء، وإبقاء الميم لمزيّة تصدُّرها.

تصغير الترخيم: وهو كما يقرر الصرفيون[٢]: تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، أو هو باختصار: تصغير الاسم بتجريده من زوائده.

وذلك نحو تصغير الأسماء المزيدة التي أصولها ثلاثة على بناء (فُعَيْل): مثل تصغير (أحْمَر) على (حُمَير) بحذف الهمزة، و(منصور) على (نُصَير) بحذف الميم والواو، و(مِفتاح) على (فُتَيْح) بحذف الميم والألف، و(حامِد، محمّد، محمود، حمّاد) على (حُمَيد) في كلٍّ، بحذف زوائدها جميعا.

ونحو تصغير مزيد الرباعي إذا كان قبل آخره حرف مد زائد على (فُعَيْعِل): نحو تصغير (مِفتاح، قِنديل، عُصفور) على (مُفَيتِح، قُنَيدِل، عُصَيْفِر)، بحذف حروف العلة الزائدة؛ لإقامة بناء التصغير الترخيمي (فُعَيْعِل).

---

١. انظر: المقتضب، ٢/ ٢٥١.

٢. انظر على سبيل المثال: المقتضب، للمبرد، ٢/ ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٤/ ١٩٢٦، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٢٨٧.

حذف أصل وزائد لإتمام بناء التصغير:

تصغّر العربيةُ مزيد الخماسي بحرف واحد على مثال (فُعَيْعِـل)، وقـد استعانت في سبيل التوصّل إلى هذا المثال بحذف الأصل الخامس، والحـرف المزيد كليهما، فصغّرت: (زَنْجَبيل، خُزَعْبيل، عَضْرَفُوط، عَنْدَليب، قُـذَعْميل) على: (زُنَيْجِب، خُزَيْعِب، عُضَيْرِف، عُنَيْدِل، قُذَيْعِم)[١].

ثانيا: الزيادة: وذلك نحو:

زيادة ثالث فيما وُضع على حرفين لإتمام مثال التصغير:

ليس في العربية اسم ذو أصلينِ اثنين لا ثالث لهما، إلا إذا نُقِـل مـن الحرفية إلى الاسمية؛ للتسمية به، وحكايته، نحو: (هَلْ، بَلْ، قَدْ، لَمْ، عَـنْ) أسماءً.

وللصرفيين في تصغيره في تلك الحالـة وجهـان[٢] يُتمّـان الـوزن التصغيري (فُعَيْل):

أحدهما: تكرار ثانيه بعد ياء التصغير، فيقال: (هُلَيْل، بُلَيْل، قُدَيْد، لُمَيْم، عُنَيْن).

والآخر: زيادة ياء في آخره تُدغَم في ياء التصغير، فيقال: (هُلَيّ، بُلَيّ، قُدَيّ، لُمَيّ، عُنَيّ). وبالزيادتين كلتيهما تمّ البناء، واعتدل المبنَى التصغيريّ.

---

١. انظر: الكتاب، ٣/ ٤٤٨، والمقتضب، ١/ ١١٩، والأصول في النحو، ١/ ٣٧٤.

٢. انظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان، ١/ ٣٦٣، ٣٦٤، التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٥٧٦.

ثالثا: الرد إلى الأصل:

آكد باب صرفيّ يُرَدّ فيه الحرف المنقلب إلى أصله الذي انقلب عنه؛ حفاظا على البِناء أو القالب (باب التصغير). وهذه أمثلة لمواضع استعانت فيها العربية بهذه الوسيلة؛ حفاظًا على قالب التصغير، وإتمامًا له:

تصغير نحو: (بابٌ، مالٌ): استعانت العربية لإقامة مثال (فُعَيْل) التصغيريّ فيهما بردّ ألفهما إلى أصلها الواويّ؛ لأن جمعهما (أَبْواب، أَمْوال).

ولمّا كان أول (فُعَيْل) مضمومًا استحالَ إتيان الألف فيهما بعد الضمة، ولم يكن بُدٌّ من ردّها إلى أصلها الواوي، لإتمام مثال التصغير المذكور، فقيل: (بُوَيْبٌ، مُوَيْلٌ).

تصغير نحو: (نابٌ): يجري في تصغيره مجرى (بابٌ، مالٌ)، غير أن ألفه تردّ إلى أصلها اليائي؛ إذ جمعُه (أنياب)، فيقال: (نُيَيْبٌ)، على مثال (فُعَيْل).

تصغير نحو: (مُوقِن): اسم فاعل من (أيقَنَ)، جذره (ي.ق.ن) من اليقين، وأصله (مُيْقِن) على زنة (مُفْعِل)، ثم قُلِبت ياؤه واوا. فلمّا صغرته العربية على مثال (فُعَيْعِل) ردّت واوه إلى أصلها (الياء)، فقيل (مُيَيْقِن) [1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العربية لم تصغّر (مُوقِن) على حاله (مُوَيْقِن)؛ حفاظا على الوزن الصرفي للمصغّر (مُفَيْعِل)، وأصوله الثلاثة

١. انظر: الكتاب، ٣/ ٤٥٩، والأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٥٨.

(ي.ق.ن)، أما الوزن التصغيري (فُعَيْعِل) فهو حاصل بالردّ (مُيَيْقِن)، وعدمه (مُوَيْقِن).

وكذا يقال في تصغير: (قيمة، صيغة) على مثال (فُعَيل): (قُوَيمَة، صُوَيغَة) [١]، بردّ الياء إلى أصلها (الواو)؛ إذ جذرهما (ق.و.م، ص.و.غ)، ولا يصغّران على هيئتهما السطحية: (قُيَيمَة، صُيَيْغَة).

ومجمل القول في الأمثلة المذكورة ونحوها أن موجب الإعلال الذي توفّر في مكبراتها لمّا زال في مصغراتها رُدّ الحرف المنقلب إلى أصله الذي انقلب عنه؛ مراعاة للبناء الصرفيّ، وأحرفه الأصول.

رابعا: ردّ الأصل المحذوف:

استعانت العربية بهذه الوسيلة حتى تُتمَّ بناء التصغير (فُعَيْل) مِمّا ورد من الأسماء على حرفين: حقيقةً، نحو: (دم، يد، أخ)، أو حكمًا، نحو: (عِدَة، زِنة، هِبَة، ابْن، اسْم).

ولمّا كان مَبنَى التصغير المذكور يُصَدَّر – لا محالة – بفاء الاسم رُدَّت الفاء في تصغير الأسماء التي حُذفت فاءاتها، نحو: (عِدَة، زِنَة، هِبَة)، فقيل في مصغّراتها: (وُعَيْدَة، وُزَيْنَة، وُهَيْبَة)، بردّ فاءاتها (الواو).

ولمّا كانت (ياء التصغير) في البناء المذكور تفصِل –لا محالةَ– بين عين الاسم، ولامه – لم يكن أمام العربية بُدّ من أن تردّ أحدَهما إن حُذِف؛ حتى تُتِم البناء المذكور.

---

١. انظر: شرح ابن عقيل، ٤/ ١٤٧.

فمن أمثلة ردّها العينَ تصغير (مُذْ) إذا سُمّي بـه علـى (مُنَيْـذ)؛ لأن الأصل (منذُ) [١].

ومن أمثلة ردّها اللام:

تصغير: (يد) على (يُدَيّة)، بإدغام ياء التصغير الثالثة في الياء التـي رُدَّتْ (لام الاسم).

وكذا تصغير (دم، أخ، ابن)، والأصل في مصـغّراتها (دُمَيْـو، أُخَيْـو، بُنَيْو)، بردّ لامها (وهي واو في ثلاثتها)، ثم أُجري عليها إعـلال، وإدغـام: إعلالٌ بقلب واواتها ياءات، وإدغامٌ بإدغام ياء التصغير الثالثـة فـي اليـاء الوافدة، فأضحت: (دُمَيّ، أُخَيّ، بُنَيّ) على مثال (فُعَيْل).

وتصغير (اسم) – على مذهب من جعلها محذوفة الـلام، علـى زنـة (اِفْع)، وجذرها (س.م.و) – على: (سُمَيْو)، ثم غُيّرت بعد الإعلال بالقلـب، والإدغام إلى (سُمَيّ) [٢] على مثال (فُعَيْل).

خامسا: قلب الحرف حرفا آخر لإتمام بناء التصغير:

لجأت العربية في تصغير بعض الأسماء إلى إعلالٍ بقلب حرفٍ حرفًـا آخر؛ حتى يستقيم لها قالب التصغير، ويعتدل بناؤه. ومن أمثلة ذلك:

تصغير نحو (فاهِم، كاتب، شاعِر، ضارِب، طالب): لمّـا كانـت تلـك الأسماء تصغَّر على بناء (فُعَيْعِل)، وكانت فاؤه مضمومة أبدًا قلبت العربيـة

١. انظر: الكنّاش، لأبي الفداء بن شاهنشاه، ١/ ٣٥٦.
٢. انظر: المقتضب، ٢/ ٩٢، ٢٦٩.

ألِفاتها الزائدة واواتٍ؛ لمناسبة الضمة المذكورة؛ ولإقامة البناء المذكور، فقيل في تصغيرها: (فُوَيْهِم، كُوَيْتِب، شُوَيْعِر، ضُوَيْرِب، طُوَيْلِب).

تصغير مزيد الثلاثي بحرفين ثانيهما حرف مدّ قبل الآخر: نحو: (مِفتاح، مِكسال، مِصباح)، (منصور، محمود): ولمّا كانت هذه الأمثلة تصغَّر على بناء (فُعَيْعِيل) أقامت العربية هذا البناء بقلب الألف والواو فيها ياءً؛ مناسبةً لكسرة عين التصغير الثانية، فقالت في مصغراتها: (مُفَيتِيح، مُكَيسِيل، مُصَيْبِيح)، (مُنَيصِير، مُحَيْمِيد).

تصغير مزيد الرباعي بواو زائدة قبل الآخر: نحو تصغير (عُصفور، حُلْقُوم، خُرْطُوم)؛ إذ يقال في تصغيرها على مثال (فُعَيْعِيل): (عُصَيفِير، حُلَيقِيم، خُرَيْطِيم)، بقلب واوها ياءً؛ مناسبةً لكسرة عين التصغير الثانية.

سادسا: **الحذف وردّ الأصل المحذوف**: وذلك نحو:

حذف زائد، وردّ أصل محذوف لإتمام بناء التصغير: استعانت العربية بهاتين الوسيلتين في تصغير الأسماء التي حُذف منها أحد أصولها، وزيدت فيها همزة وصل، أو نحوها. مثال ذلك:

تصغير ابْن، اسْم: لمّا كانت همزة الوصل فيهما زيدت لإمكان النطق بالساكن (الباء، السين)، وكان صدر المصغَّر مضموما دائما لم يكن بُدّ من حذف هذه الهمزة المزيدة، لعدم الحاجة إليها، ولمّا كان مثال (فُعَيل) التصغيريّ يقتضي أصولا ثلاثة تسبق ثالثَها ياءُ التصغير رَدّت العربية الأصل الثالث المحذوف.

فقيل في تصغير (ابن): (بُنَيّ)، وأصلها: (بُنَيْوٌ)، ثم أعلت بقلب واوها ياء، وأدغمت الياء في ياء التصغير، فأضحت (بُنَيّ).

وقيل في تصغير (اسم) -على مذهب من جعلها محذوفة اللام، على زنة (اِفْع)، وجذرها (س.م.و) -: (سُمَيّ)، وأصلها: (سُمَيْو)، ثم غُيّرت بعد الإعلال بالقلب، والإدغام إلى (سُمَيّ).

تصغير (فَمٌ): استعملت العربية هذا الاسم بحرفين فقط: أولهما: أصل، وهو الفاء التي تشكّل فاءَه، والآخر: الميم الزائدة. ولمّا كان القياس أن يصغَّر على مثال (فُعَيْل) ردَّت العربية في مصغَّره أصلَيه المحذوفين (العين، واللام)، وحذفت الميم الزائدة، فقالت: (فُوَيْهٌ).

يقول الثمانيني: "فإذا صغّروا الاسم أو كسّروه عادت الهاء ليتمّ مثال التّصغير والتّكسير، وإذا رجعت الهاء عادت الواو، فقالوا في التّصغير: (هذا فُوَيْهٌ) ، وفي التّكسير: (هذه أفواه)"[1].

١. شرح التصريف للثمانيني، ٣٤٤. وانظر: الكناش، لأبي الفداء، ١/ ٣٥٧.

المطلب الثاني: قوالب التكسير

نصّ اللغويون على أن التصغير وجمع التكسير من وادٍ واحد[١]، وعقدوا في هذا السياق أوجُه تلاقٍ بين ياء التصغير المزيدة الثالثة، وألف التكسير المزيدة الثالثة، ونصّوا على أنّ العربية فتحت ما قبل ياء التصغير، كما فُتِح ما قبل الألف في التكسير، وعلى أنّه يُتوصَّل إلى مثالَي (فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل) في التصغير بما يُتوصَّل به إلى مثالَي (مَفاعِل، مَفاعِيل) في التكسير.

فكان بدهيّا إذن مع هذه الصلة أن تستند العربية في سبيل إقامة مباني التكسير وإتمامها، وعدم الإخلال بها إلى جُلّ الوسائل التي استعانت بها لإتمام قوالب التصغير، ومنها:

أولا: الحذف:

حذف أحد الأصول لاستقامة بِناء التكسير:

لما كان التصغير وجمع التكسير من وادٍ واحد كما تقرّر سلكت العربية في جمْع الاسم الخماسيّ المجرد جمعا مكسَّرا المسلكَ نفسه الذي سلكتْه في تصغيره؛ وذلك بحذف أحد أصوله.

---

١. انظر على سبيل المثال: الكتاب، لسيبويه، ٣/ ٤١٧، والمقتضب، للمبرد، ٢/ ٢٣٧، وعلل النحو، لابن الوراق، ٤٨٤، واللباب، للعكبري، ٢/ ٣٢٧. يقول السيوطي: "التكسير والتصغير يجريان من وادٍ واحد. نصَّ على هذه القاعدة سيبويه والنحاة بأسْرهم" الأشباه والنظائر، ٣/ ٢٨٩.

وللصرفيين هنا في وجوب حذْف الأصل الخامس، أو التخيير بين حذْفه وحذْف الرابع آراء وتفصيلات، غير أن المشهور عنهم – لا سيما في تصانيفهم المتقدمة – حذف الأصل الخامس[١].

فتُجمَع: (فرزدَق، سَفَرْجَل، زَبَرْجَد، جَحْمَرِش، خَدَرْنَق، قِرْطَعْب) على: (فَرازِد، سَفارِج، زَبارِج، جَحامِر، خَدارِن، قَرَاطِع).

ومردُّ حذْف العربية أحد أصول الكلمة في هذا الموضع إلى إقامة مِثال التكسير (فَعَالِل)؛ فلمّا تمّ هذا المثال عند الأصل الرابع لم يُحتَج إلى الأصل الخامس، فحُذِف؛ إقامةً للبناء. يقول ابن جني: "إن كان الاسم خماسيا وكسّرتَه حذفتَ آخر حروفه؛ لتناهي مِثال التكسير دونَه"[٢].

ولو أُبقي في الجموع المذكورة ونحوها على الأصول الخمسة لتُوُصّل إلى أمثلة تكسير غير موجودة، فيلزم انعدام النظير؛ وذلك نحو (فعالِلٌ) في: (فرازِدَقٌ)، و (فعالِلٌ) في: (جَحَامِرِشٌ) جمعًا لـ (جَحْمَرِش).

وقد أرجع بعضهم منْع العربية إثبات الأصول الخمسة فيما نحن بصدده إلى أنّ: "ما بعد الألف من الأصول أكثر مما قبلها، فكأنّ ألف التكسير وقعت في أول الاسم"[٣].

---

١. انظر على سبيل المثال: المقتضب، للمبرد، ٢/ ٢٣٠، والأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ١٢، والمنصف، لابن جني،١/ ٣٣، واللمع، لابن جني، ١٧٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ١٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٥٥٣، ٥٥٤. يقول ابن يعيش: "ولم يكن للخماسي مثال في التكسير؛ لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وإنما هو محمول على الرباعي، نحو: فَرازِد، وسَفَارِج، كـ (جَعَافِر)" شرح الملوكي، ٢٩٧.

٢. اللمع في العربية، ١٧٨، وانظر: الأصول، لابن السراج، ٣/ ١٢، وتوجيه اللمع، لابن الخباز، ٤٦٣، ٤٦٤.

٣. توجيه اللمع، لابن الخباز، ٤٦٤.

فقد تحققت إذن بحذْف أحد الأصول في هذا الموضع ثلاثة أمور: أحدها: إتمام أحد أبنية التكسير وإقامته، وثانيها: اجتناب أمثلة تكسير انعدم نظيرها، والثالث: التخفيف؛ إذ نصَّ بعضهم على أن الغرض من حذف الأصل الخامس هنا (التخفيف)؛ "لأن الثقل به حصل"[١].

حذف أحد الزوائد لاستقامة بناء التكسير:

نصّ الصرفيون على أنّ مِثال الجمع (فَعَالِل) يطّرد في الرباعي المجرد، ومزيده[٢]:

أمّا المجرد فتكتمل أصوله الأربعة في التكسير، دون حذف، نحو: (جَعَافِر، بَرَاثِن، زَبَارِج) جمْعًا لـ (جَعْفَر، بُرْثُن، زِبْرِج).

وأمّا مزيد الرباعي فقد لجأت العربية في أمثلته إلى حذف الزائد؛ حفاظًا على مِثال (فَعَالِل)، وإقامةً له.

وذلك نحو جمْعهم (مُدَحْرِج، مُتَدَحْرِج) على (دَحَارِج) [٣] بحذف الزوائد (الميم، والتاء)، وجمْعهم (فَدَوكَس، سَمَيدَع) على (فَدَاكِس، سَمَادِع)، بحذف الواو والياء الزائدتين[٤].

---

١. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٥٥٣، وانظر: الكناش، لأبي الفداء، ١/ ٣٥٦.

٢. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ١٣٤.

٣. انظر: اللمع في العربية، لابن جني، ١٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٥٥٥.

٤. انظر: توجيه اللمع، لابن الخباز، ٤٦٣، شرح ابن عقيل، ٤/ ١٣٥.

كما تجمع العربية على شبه (فَعَالِل) بعض مزيد الثلاثي. والذي يعنينا في هذا السياق أنها كانت تُبقي هنا على زائد واحد له مزيّة وفضْـلٌ علـى غيره، وتحذف ما عداه؛ لإقامة القالب المذكور. ومن أمثلة ذلك:

جمْعهم نحو (منطلِق) على (مَطالِق)، بحذف النون، وإبقاء الميم؛ لأنها تفضل النون بـدلالتها علـى الفاعـل، وتصـديرها، ووجـوب تحريكهـا، واختصاصها بالاسم[١].

وجمْعهم (مُستَخْرِج) على (مَخارِج)، بحذف السين والتاء، وإبقاء الميم لمزيّتها المذكورة.

حذف أصل وزائد لاستقامة بناء التكسير:

لجأت العربية في تكسير مزيد الخماسي إلى حذف الأصل الخامس مع الحرف الزائد؛ حتي تُقيم المثال التكسيري (فَعَالِل)، ومن أمثلة ذلك:

جمع: (قرْطَبُوس) – بفتح القاف: الداهية، وبكسرها: الناقة الشديدة – على: (قَرَاطِب)[٢] بحذف السين الأصلية، والواو المزيدة.

وجمْع (قَبَعْثَرى) – العظيم الشديد – على: (قَباعِـث) بحـذف الـراء الأصلية، والألف المزيدة[٣].

وجمْع (خَنْدَريس) – الخمر – على: (خَنادِر)[٤]، بحذف السين الأصلية، والياء المزيدة.

---

١. انظر: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٥٥٦.
٢. انظر: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ، ٢/ ٥٥٥.
٣. انظر: توضيح المقاصد، للمرادي، ٣/ ١٤١١.
٤. انظر: توضيح المقاصد، للمرادي، ٣/ ١٤١١، والتصريح بمضمون التوضيح، ٢/ ٥٥٥.

وجمْع (زَنْجَبِيل، خُزَعْبيل) على: (زَناجِب، خَزاعِب)[١]، بحذف اللام الأصلية، والياء المزيدة.

ثانيا: ردّ أصل محذوف لإتمام قالب التكسير:

كما في جمع المفردات (أخٌ، يدٌ، دمٌ) جمع تكسير؛ إذ أعادت العربية لاماتها المحذوفة؛ لإتمام مَبنَى التكسير، فجمعتها على: (إِخْوة، الأَيدِي، دِماء [أصلها (دِماو)، ثم أعلّت إلى: دِماءٌ]).

ثالثا: حذف زائد، وردّ أصل محذوف لإتمام قالب التكسير:

كما في تكسير (فَمٌ)؛ إذ جمعوها جمع تكسير على (أَفْواه)، بحذف الميم الزائدة في المفرد، وردّ العين واللام كليهما.

يقول الثمانيني: "فإذا صغّروا الاسم أو كسّروه عادت الهاء ليتمّ مثال التّصغير والتّكسير، وإذا رجعت الهاء عادت الواو، فقالوا في التّصغير: (هذا فُوَيْهٌ) ، وفي التّكسير: (هذه أفواهٌ)"[٢].

وكذا جمعهم (ابن، اسْم) على: (أبْناء، أسْماء) – وأصلهما: (أَبْناو، أسْماو)– بحذف همزة الوصل الزائدة لعدم الحاجة إليها، وردّ لامهما المحذوفة؛ لإقامة قالب التكسير.

---

١. انظر: ارتشاف الضّرب، لأبي حيان، ١/ ٤٦٢.

٢. شرح التصريف للثمانيني، ٣٤٤.

المطلب الثالث: قالب النَّسَب

من آكَد قوالب العربية التي لها خصوصية في التركيب (قالب النَّسَب). وما يعنينا في سياق رصْد ملامح اعتناء العربية بمبانيها الإشارةُ إلى أنّ في هذا القالب ملمحين بارزين:

أحدهما: أن ما قبل ياء النسب فيه مكسور وجوبًا.

والآخر: أن ياء النسب المُجتَلَبَة في آخره مِثلان مدغمان.

وقد استعانت العربية في إجراء مقتضى هذين الملمحين بوسائل عدة استقامت بها مباني النَّسَب، واجتُنِبَ بواسطتها توالي ثلاث ياءات، أو أربع؛ من حذْف، أو قلْب، أو ردٍّ إلى الأصل.

أولا: حذف زائد لاعتدال مبنَى النَّسَب:

نحو حذف الياء المشددة الزائدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا، نحو: (شافعيّ، أفْغانيّ، عَرَبيّ، كرسيّ)، يقول الرضيّ: "وتُحذَف –في النسب – كلّ ياء مشددة مزيدة في الآخر"[١].

إذ لو زيدت هنا ياء النسب المشددة لتوالت أربع ياءات، وفي تواليها ما فيه من إجحاف بالبناء، وإثقال له، ولذا لجأت العربية هنا إلى حذف الياء المشددة، واستبدلت بها ياء النسب المشددة، فقيل: (شافعيّ، أفغانيّ ..). ولم تبالِ باتحاد لفظ المنسوب والمنسوب إليه؛ إذ السياق سيفصل بينهما في النهاية.

---

١. شرح الرضي، ٢/ ٩. وانظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ١٣٦.

ومن ذلك: حذف ياء المنقوص خامسة فأكثر في النسب، نحو: (المحامِي، المستقصِي)؛ إذ يُنسَب إليها بحذف الياء، واجتلاب ياء النسب المشددة؛ فرارا من توالي ثلاث ياءات، فقيل: (المحامِيُّ، المستقصِيُّ).

ثانيا: القلب للتوصُّل إلى مَبْنَى النسب:

إذا نسبتِ العربية إلى الاسم المقصور الذي ألفه ثالثة، نحو: (عصا، علا، ربا، فتى) لجأت إلى القلب؛ حتى يعتدل قالب النسب، ويستقيم تركيبه.

بيان ذلك أنّ ياء النسب تقتضي كسر ما قبلها، والحرف الأخير في الأمثلة المذكورة ألف لا تقبل الحركة، فلم يكن بدّ من قلْبها ياء أو واوا، ولم تُقلَب ياء؛ فرارًا من ثِقَل توالي ثلاث ياءات مع الكسر، فلم يبقَ إلّا أن تُقْلَب الألف واوا، دون مراعاة الأصل الذي انقلبتْ عنه، فيقال: (عَصَوِيّ، علَوِيّ، ربوِيّ، فَتَوِيّ)[١].

ومن ذلك: النسب إلى نحو: (شَجٍ، صَدٍ، عَمٍ): فرارا من توالي الأمثال لم تُثبت العربية ياءاتها قبل ياء النسب المشددة، فقَلبت ياءها واوا، فقالت في النسب إليها: (شَجَوِيّ، صَدَوِيّ، عَمَوِيّ)[٢].

ثالثا: القلب والردّ إلى الأصل:

استعانت العربية بهاتين الوسيلتين في النسب إلى الاسم المنتهي بياء مشددة قبلها حرف واحد، نحو: (طَيّ، ليّ، حيّ).

---

١. انظر: المقتضب، ٣/ ١٣٦.

٢. انظر: الكتاب، ٣/ ٣٤٣، والمقتضب، ٣/ ١٣٦.

ولم تزد العربية ياء النسب المشددة في نهاياتها؛ هروبًا من توالي أربع ياءات، كما أنها لم تزد ياء النسب، وتحذف الياء المشددة؛ لأن في حذْفها إضرارًا بالبناء؛ بإبقائه على أصل واحد فقط من أصوله (الطاء، اللام، الحاء).

فلم يكن أمامها بُدٌّ من أن تردّ الياء الأولى إلى أصلها (اليائي أو الواويّ)، ثم تقلب الياء الثانية واوًا مكسورة قبل ياء النسب. ولم تُبقها فرارا من توالي ثلاث ياءات، أو أربع. فقيل: (طَوَوِيّ، لَوَوِيّ، حَيَوِيّ).

رابعا: الحذف والقلب:

نحو النسب إلى: (عَلِيّ، عَدِيّ، صَبِيّ): فلو أُثبتت ياء النسب المشددة لصارت: (عَلِيِّيّ، عَدِيِّيّ، صَبِيِّيّ) [1]، بالإجحاف بالمبنى بتوالي أربع ياءات. وهنا لجأت العربية – حتى يعتدل مبنَى النسب–إلى حذف أول ياء ساكنة، وقلب الكسرة فتحة، والياء واوا، فقالت: (عَلَوِيّ، عَدَوِيّ، صَبَوِيّ).

١. انظر توجيه اللمع، لابن الخباز، ٥٤١.

المبحث السادس: الاعتناء بالأحرف الأصلية للمبنَى

تشكّل الأحرف الأصلية في العربية النواة لقوالبها ومبانيها وكلماتها؛ إذ لا يُعقَل أن يتجرّد منها أيّ مبنًى، على حين أن المبنَى قد يخلو من الزوائد جميعها، ويُكتَفَى فيه بهذه الأصول، دونما أن ينضاف إليها زائد.

واعتناء العربية بهذه الأصول إنما هو في المقام الأول اعتناء بالقوالب نفسها التي تتألف في أدنى تقدير لها من هذه الأصول مجتمعةً، أو محذوفا بعضها.

ولمّا كانت مباني العربية إجمالا تتألف من حيث أصالة حروفها وزيادتها من: (أصل، وزائد) كان بدهيّا أن يُشير النحاة – في سياق رصْدهم أبنية العربية، واستنباطهم أسرار مبانيها– إلى ما قد ينطوي عليه أحدهما من مَنَعة وحَصَانة ليست للآخر.

وفي هذا السياق نصّوا صراحةً على أنّ الزوائد "ليست لها حُرْمَة الأصول"[١]، وأنّ "حُرمَة الزائد أضعف من حرمة الأصل"[٢].

وللحُرمة المذكورة أمارات وملامح يكشف تتبُّعها ورصْد تطبيقاتها وأمثلتها في تصاريف المباني – عن إجراءات صدرت عنها العربية في سياق اعتنائها بالقوالب وأحرفها الأصليّة. ومن ذلك:

---

١. الخصائص، لابن جني، ١/ ٢٧٢.

٢. المرجع السابق، ٢/ ٧٠.

- **أولا: ردّ الحرف المنقلب إلى أصله:**

تردّ العربية الألف المنقلبة عن واو أو ياء إلى أصلها الواويّ أو اليائيّ. وذلك في:

– التصغير: نحو تصغيرهم: (مالٌ، بالٌ، خالٌ، نارٌ، دارٌ، ساعَةٌ) على: (مُوَيْل، بُوَيْل، خُوَيْل، نُوَيْرَة، دُوَيْرَة، سُوَيْعَة)، وتصغيرهم (نابٌ) على (نُيَيْب).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ في تصغير المفردات السابقة ونحوها على الهيئة المذكورة شاهدًا على أمرين يترتّب أحدهما على الآخر:

أحدهما: الاعتناء بإتمام قالب التصغير (فُعَيْل) وإقامته؛ إذ إن ضمّ أوله اللازم يوجِب إبدال الألف في المكبّرات المذكورة حرفا آخر؛ إذ الألف لا تقبل الضمّة قبلها.

والآخر: رعاية الأحرف الأصلية؛ بردّ الألف المذكورة إلى أصلها الواويّ أو اليائيّ.

– التثنية: نحو: تثنيتهم (العصا، القَفَا) على: (العَصَوانِ، القَفَوانِ)، و(فَتًى، رَحًى، هُدًى) على: (فَتَيانِ، رَحَيان، هُدَيانِ).

– الجمع بالألف والتاء المزيدتين: نحو جمْعهم: (صَلاة، زَكاة، قَناة) على: (صَلَوات، زَكَوات، قَنَوات)، و(هُدًى، فَتاة) على: (هُدَيات، فَتَيات).

– جمع التكسير: نحو جمْعهم (خالٌ، بابٌ، مالٌ، صاعٌ، تاج) جمعَ تكسيرٍ على: (أخْوال، أبْواب، أَمْوال، أصْوُع (وصُوعان)، أتْواج [وتِوْجان: وتُعَلّ إلى: تِيجان])، وجمْعهم (نابٌ، فَتًى) على: (أَنْياب، و[فِتْيَة، فِتْيان]).

– المصدر: فمصادر الأفعال: (سعَى يسعَى، رَعَى يرْعَى، نَهَى ينْهَى، هابَ يَهاب، حارَ يحار، خافَ يخاف، نام ينام): (السَّعي، الرّعْي والرِّعاية، النّهْي، الهَيْبَة، الحَيْرَة والحَيَران والحَيَر، الخَوْف، النَّوْم). بردّ الألف إلى أصلها في كلٍّ.

- **ثانيا: ردّ الأصل المحذوف:**

إذا حُذف في المفرد أصل أو أصلان ردّتْه – أو ردّتهما – العربية عند:

– التصغير: كما سبق في تصغير: (دمٌ، أخٌ، ابنٌ)، (يدٌ) على: (دُمَيّ، أُخَيّ، بُنَيّ)، (يُدَيَّة). مع مراعاة أن أصولها: (دُمَيْو، أُخَيْو، بُنَيْو)، (يُدَيْوَة). وكذا تصغير (فَمٌ) على (فُوَيْهٌ)، بردّ الأصلين المحذوفين (الواو، الهاء).

– جمع التكسير: نحو جمعهم (أخٌ) على (إِخْوَة)، و(دمٌ) على (دِماو: ثم أعلّت إلى: دِماءٌ)، و(يدٌ) على (الأَيْدِي). وكذا جمْعهم (فَمٌ) على (أَفْواهٌ)، بردّ الأصلين المحذوفين (الواو، الهاء).

– التثنية: نحو تثنيتهم (أخٌ، أَبٌ) على (أَخَوانِ، أبَوانِ).

- **ثالثا: تجنُّب إبدال أصلين في الكلمة الواحدة حرفين آخرين:**

من أمارات اعتناء العربية بالجذر اللغويّ للكلمة (الأحرف الأصلية للقالب) الحيلولةُ دون الإجحاف به، بذهاب أصلين من أصوله، بإبدالهما حرفين آخرين.

فإن آلت الأقيسة في الكلمة الواحدة إلى توفُّر موجبينِ للإعلال بالقلب فيها: مُوجبٍ لإعلال العين، وآخر لإعلال اللام – ترخّصَتِ العربية في إجراء

أحدهما، مكتفيةً بإعلال واحد فقط؛ حتى لا تُوهِن الكلمة ببقاء أصل واحد من أصولها، وقلب الأصلين الآخرين حرفينِ آخرينِ.

ومن أمثلة ذلك:

جمع (جَوّ، ريّان) على (فِعال):

فالأصل في الجمع (فِعال) من (جَوّ): (جِواوٌ)، وقد توفّر فيها موجبان للإعلال: أحدهما: الإعلال بقلب عينها (الواو) ياء؛ لوقوعها بعد كسرة، والآخر: الإعلال بقلب لامها (الواو الأخيرة) همزة؛ لتطرُّفها بعد ألف زائدة، فمقتضى القياس أن يقال: (جِياءٌ)، فبقِيَ حينئذ من أصولها الثلاثة أصل واحد (الجيم)، "وذلك إجحافٌ بالأصل، فلُجِئَ إلى تصحيح العين، فقيل: (جِواءٌ)"[١].

وكذا (ريّان) الأصل في جمعها على (فِعال): (رِوايٌ)، فتوفّر فيها مُوجبا الإعلالين السابقين، فالقياس أن تحوّل إلى (رِياء)، بالإبقاء على أصلٍ واحد من أصولها الثلاثة (الراء)، فاكتفي هنا بإعلال لامها فقط، فقيل: (رِواء)[٢].

وقد أجرتِ العربية في مثل هذه المواضع إعلالَ اللام، دون إعلال العين؛ لأن الأواخر – كما قرر النحاة – "محلّ التغيير؛ لتثاقُل الكلمة إذا وصلت إليها"[٣].

---

١. إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ١٢٣.

٢. انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، ١٢٣.

٣. شرح الشافية، للرضي، ١/ ٢٥٢، وانظر: اللباب، للعكبري، ٢/ ٤١٢، الممتع، لابن عصفور، ٣٣٣، ٣٤٨، وشرح ابن عقيل، ٤/ ٢٣١.

- **رابعاً: الحيلولة دون حذْف أصْل، وإبقاء زائد:**

من ملامح اعتناء العربية بالأصول كذلك أنها إن اضطُرّت إلى الحذف، فخُيّرت بين حذف حرف أصليّ، وحذف حرف زائد لإتمام مثال التصغير أو التكسير- أبقت على الأصليّ، وحذفت الزائد أو الزوائد، وإن كان لهذا الزائد مزيّة ليست لغيره من الزوائد.

- مثال ذلك في التصغير:

- تصغيرهم نحو (مُدحرِج، مُزلزِل، مُتدحرِج، سُرادِق، فَدَوْكَس) على: (دُحَيرِج، زُلَيزِل، دُحَيْرِج، سُرَيْدِق، فُدَيْكِس). على مثال (فُعَيْعِل).

فلمّا كان مثال التصغير المذكور يقتضي حرفين قبل ياء التصغير الثالثة، وحرفين بعدها، وكانت الكلمات المذكورة جميعها رباعية الأصول لم يكن بُدٌّ من الإبقاء على الأحرف الأصليّة الأربعة التي يتمّ بها المثال المذكور، وحذْف ما عداها؛ لتمام المثال دونه، وإن كان له مزيّة وفضل، كالميم.

- ومثاله في التكسير:

- جمْعهم نحو (غَضَنْفَر) على مِثال التكسير (فَعَالِل) على: (غَضافِر) بحذف النون الزائدة، والإبقاء على الأصول الأربعة (غ.ض.ف.ر)، ولم يجمعوه على: (غَضانِف) بإبقاء النون الزائدة، وحذف الراء الأصلية؛ مراعاةً منهم للأصول وحُرمتها.

– جمْعهم (مُدَحْرِج، مُتَدَحْرِج) على (دَحَارِج) [١] بحذف الزوائد (الميم، والتاء)، وإبقاء الأصول الأربعة.

– جمْعهم (فَدَوكَس، سَمَيدَع) على (فَدَاكِس، سَمَادِع)، بحذف الواو والياء المزيدتين[٢]، وإبقاء الأصول الأربعة.

فلمّا كان مَبنَى التكسير (فَعالِل) يتطلب حرفين قبل ألف تكسيره الثالثة، وحرفين بعدها – لم يكن بُدٌّ من إبقاء العربية على الأصول الأربعة في النماذج المذكورة، وحذْف ما دونها من الزوائد؛ إذ للأصلي –كما مرّ– مَنَعَة وحصانة ليستا للزائد.

وخلاصة القول في هذا السياق أنّ في العربية أوجُه تمايُز وتفاضُل بين حروف الزيادة المختلفة، رصدها النحاة، وأشاروا إلى تطبيقاتها وأمثلتها[٣].

وثمرة بيان هذه الأوجُه ورصْدها تَظهر في لجوء العربية إليها إذا اضطرت في بعض مَبانيها إلى أن تحذف أحد الزوائد في القالب ذي الزيادتين أو أكثر، فيبقَى هنا ذو الفضل، ويُحذَف ما دونه. وقد سبقت أمثلة وتطبيقات لهذا الملمح من قبل.

أمّا إن اضطُرت إلى الحذف، وخُيّرت بين حذف أصل، وزائد فإنها كانت تُبقي الأصل، وتحذف الزائد، وإن كانت له مزيّة؛ لأن الزائد بمزيّته وفضْله لا يقوَى على منازعة الأصليّ.

---

١. انظر: اللمع في العربية، لابن جني،١٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد،٢/٥٥٥.
٢. انظر: توجيه اللمع، لابن الخباز، ٤٦٣، وشرح ابن عقيل، ٤/ ١٣٥.
٣. أبرز هذه الأوجُه: التقدّم أو التصدُّر، الدلالة على معنى، التحرّك، مقابلة الأصول، الخروج عن حروف (سألتمونيها). انظر: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد، ٢/ ٥٥٥.

المبحث السابع: تناسُق قوالب الباب الواحد بطرْدها على نَسَق واحد

من معالم اعتناء العربية بمبانيها حرْصها على تناسُق قوالب الباب الواحد؛ وذلك بأن تأتي على نسق واحد، أو وتيرة واحدة، فلا يشذّ أحدها عن هيئة المجموع. وهنا لجأت العربية إلى وسيلة "الطرْد"؛ فطردت قوالب الباب الواحد على نسق واحد.

ومن أمثلة ذلك:

- **مضارع (أفْعَلَ):**

يقتضي القياس أن تزاد حروف المضارعة الأربعة قبل همزة (أفْعَلَ) هنا؛ فيقال في هذا الباب: (أُؤَفْعِل- نُؤَفْعِلُ- يُؤَفْعِلُ- تُؤَفْعِلُ)، نحو: (أُؤَكْرِم- نُؤَكْرِمُ- يُؤَكْرِمُ- تُؤَكْرِمُ).

والثقل هنا في القالب الأول من قوالب الباب الأربعة، دون غيره، ومردّه إلى اجتماع همزتين متحركتين في بداية المَبْنى (همزة المضارعة، وهمزة [أفْعَلَ] المزيدة)، فلمّا حُذِفت همزة (أفعلَ) المزيدة فقيل: (أُفْعِل، نحو: أُكْرِمُ) حُملت على هذا القالب القوالبُ الثلاثة الأخرى، فقيل: (نُفْعِل، يُفْعِل، تُفْعِل): (نُكرم، يُكرِم، تُكرِم).

كما حُملت المشتقاتُ كذلك عليه؛ فقيل: (مُكْرِم، مُكْرَم)، بدلا من (مُؤَكْرِم، مُؤَكْرَم).

وإنما صَدَرت العربية عن هذه السبيل؛ "لئلا يختلف الباب، ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها؛ إذ كان مجازها واحدا"[١].

---

١. المقتضب، للمبرد، ١/ ٨٨.

- **مضارع الماضي الثلاثي واوي الفاء، مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع**:

نحو: (وَعَد- وصف- وجد- وقف)، فأصول قوالب مضارع (وَعَدَ) الأربعة على سبيل المثال: (أَوْعِد، نَوْعِد، يَوْعِدُ، تَوْعِدُ)، وقد لحق الثقل قالبا واحدا منها، هو (يَوْعِدُ)؛ "لوقوع الواو موقعا تمتنع فيه الواوات؛ وذلك أنها بين ياء وكسرة، ثم جُعلت حروف المضارع الأُخَر توابع للياء؛ لئلا يختلفَ الباب"[1]. فقيل: (أَعِدُ، نَعِدُ، يَعِدُ، تَعِدُ) على نسق واحد، أو مَهْيَع واحد كما يقال.

وفي المثالين السابقين لظاهرة الطرد اعتناء واضح بتناسُق قوالب الباب الواحد، ومجيئها على نسق واحد، لا اختلاف فيه، ولا انحراف.

فلما لم يَجُز أن يقال – على سبيل المثال-: (**أَكْرِم**- نُؤَكْرِمُ- يُؤَكْرِمُ- تُؤَكْرِمُ)، (أَوْعِد، نَوْعِد، **يَعِدُ**، تَوْعِدُ)؛ لعدم تناسُق مباني الباب الواحد- طردوا الباب على سَنَنٍ واحدة، وفي هذا ما فيه من رعاية لجانب القالب، أو المَبنَى في العربية.

- **النسب إلى الاسم المختوم بتاء تأنيث:**

تنسب العربية إلى الاسم المختوم بتاء التأنيث، نحو (مكّة، البصرة، الكوفة) بحذف هذه التاء، فتقول: (مكّيّ، بصْرِيّ، كوفِيّ) مع المذكر، و: (مكيّة، بصريّة، كوفيّة) مع المؤنثة.

---

١. المقتضب، للمبرد، ١/ ٨٨. وانظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ٣/ ٣٠٧، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ٢/ ٢١٧.

ومردّ حذفهم هذه التاء إلى كراهية اجتماع علامتَي تأنيث في الاسم المنسوب المؤنث؛ إذ كان يلزم مع هذا أن يقال في نسبة امرأة إلى الأسماء المذكورة: (مكتيّة، بصرتيّة، كوفتيّة)، فيلزم اجتماع تاءين: الأولى قبل ياء النسب، والأخرى بعدها، فحذفوا التاء الأولى من المنسوب المؤنث، وقالوا: (امرأة مكيّة، وبصريّة، وكوفيّة)، ثم طردوا هذا الحكم في المنسوب المذكر، فقالوا: (رجل مكيّ، وبصريّ، وكوفيّ)، مع انتفاء العلة المذكورة فيه[١].

وما دعا العربيةَ إلى مثل هذا إلا حِرْصها على تناسُق مَبانيها، فكما يقال: (بغدادِيّ وبغداديّة- أندلسيّ وأندلسِيّة) يقال: (مكيّ ومكيّة – بصريّ وبصريّة).

ولا يخفى ما في قولنا: (مكيّ ومكتيّة- بصريّ وبصرتيّة) من انحرافٍ وعدم تناسُق لا يتناسب وحِكمة العربية.

١. انظر: طرد الباب على وتيرة واحدة، ومظانّه في العربية، د. محمد بن حمّاد القرشيّ، ٧٩٨، ٧٩٩. واللباب، للعكبري، ١/ ١١٩، وشرح الشافية، للرضيّ، ٢/ ٦، ٧.

المبحث الثامن: تغيير مَبنَى ما كثر استعماله عن حال نظائره

(كثرة الاستعمال) باب واسع في العربية، وهو من أمارات حِكمتها؛ إذ كانت تتوسّع وتتسامَح فيما كثُر استعماله، وشاع دورانه توسُّعا وتسامُحا ليس لنظيره ومثيله.

فكانت تستند فيه إلى وسائل تخفيفية تُجريها عليه، دون نظيره الذي لم يشع شيوعه، ولم يدُر دورانه.

وقد أرسى إمام الصّنّاعة سيبويه هذا المسلك اللغويّ بقوله: "الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره ممّا هو مثله .. فالعرب يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[١].

وما يعنينا في سياق رصْد أهم ملامح اعتناء العربية بمبانيها التنبُّه إلى أنّ للمباني التي كثُر دورانها من الترخُّص والتسمُّح ومراعاة الاعتدال والخفّة ما ليس لنظيرها مما لم يدُر دورانها.

ومن أمثلة ذلك:

- **الأمر من (أكل- أخذ):**

فالقياس أن يقال في الأمر منهما: (اُؤكُل، اؤْخُذ)، كما يقال:(نصَرَ ينصُر اُنصُر). لكن العرب لما كثر استعمال هذين الفعلين على ألسنتهم ترخّصوا في مبناهما، فقالوا: (كُل، وخُذْ)؛ بحذف الهمزة الأصلية بداية، ثم حذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها[٢].

---

١. الكتاب، ٢/ ١٩٦.

٢. انظر: المقتضب، للمبرد، ٢/ ٩٧، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ٣٩٤.

- **مضارع (رَأى)**:

قياسُه (يَرْأَى): نُقِلَت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حُذفت الهمزة، فقيل: (يَرَى). وهو "حذفٌ ملتزم تخفيفا؛ لأنه كثر استعمال ذلك، فلا يقال (يَرْأَى) أصلا إلا في ضرورة الشعر"(١).

فالحذف هنا ليس قياسيا، وإنما مردّه إلى كثرة الاستعمال، ولذلك لم يُجروه على الفعل (يَنْأَى) مع أنه نظير (يَرْأَى)، فلم يقولوا (يَنَى)، كما قالوا (يَرَى)؛ لأنه لم يكثُر كثرتَه.

يقول التفتازاني: "ولم يلزم الحذف في نحو (يَنْأَى)؛ لأنه لم يكثر كثرة (يَرَى)"(٢).

- **الفعلان (أَرَى يُرِي)**:

قياسهما: (أَرْأَى يُرْئِي) كـ (أَعْلَمَ يُعْلِم) على زنة (أَفْعَلَ يُفْعِلُ)، وقد أُجري عليهما كذلك حذفٌ ملتزمٌ تخفيفا؛ إذ نُقِلَت حركة همزتهما إلى ما قبلها، ثم حُذِفت، فصارا: (أَرَى يُرِي).

ولم تُجرِ العربية كذلك الحذف المذكور في نحو (أَنْأَى يُنْئِي)، فلم تصيِّره (أَنَى يُنِي)، مع كونه نظير (أَرْأَى يُرْئِي)؛ لأنه لم يدُر دورانَه.

يقول الرضيّ: "والتُزم ذلك في باب (يَرَى)، و(أَرَى يُرِي)؛ لِلْكَثْرَةِ، بِخِلافِ (يَنْأَى) و (أَنْأَى يُنْئِي)" (٣).

---

١. شرح التصريف العزّي، للتفتازاني، ٢٢٥.

٢.شرح التصريف العزّي، للتفتازاني، ٢٢٦. وانظر: شرح الشافية، للرضي، ٢/ ٦٩٠.

٣. شرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، ٣/ ٣٣، وانظر: ٢/ ٦٩٠.

وما صدرت العربية هنا في تصاريف (رأى) المذكورة عن هذا الحذف غير القياسيّ إلا مراعاة لأمر شكليّ محض، هو اعتدال المبنَى، وخفته؛ نظرا لكثرة دورانه على الألسنة.

وإن كانت العربية – كما مرّ– حريصة على تناسُق مباني الباب الواحد؛ بأن تأتي على نسق واحد، لا انحراف فيه – فإنها ترخّصت في هذا الحرص في الأمثلة التي نحن بصدد رصْدها والتمثيل لها.

فلم تبالِ بتناسُق أمثلة الباب الواحد (فَعَل يفعُل اُفْعُل)، فقالت: (نصَرَ ينصُر اُنصُر)، (قعَدَ يقعُد اُقْعُد) على الأصل، وخالفت في الأمر من (أكل، أخذ)، فقالت: (أكَلَ يأكُل كُلْ)، (أخَذَ يأخُذ خُذْ).

وانتهجت النهج نفسَه في تصاريف (ر.أ.ي)، فقالت: (يَرَى)، (أَرَى يُرِي)، على التفصيل الذي ذُكِرَ.

ومهما يكن من شيء فأمثلة هذا الترخُّص لم تكثر كثرةً تقدح في المبدأ العامّ الذي انتهجته العربية من (تناسُق مبانيها، وجريانها على نسق واحد).

وأقصى ما يمكن أن يقال في الأمثلة المذكورة ونحوها أنها من باب الاستثناء الذي يؤكّد القاعدة، ولا يقدَح فيها. ولم تصدر العربية عن مثل هذه الأمثلة إلا مراعاة منها لباب واسع عندها، وأصل مكين فيها، هو (كثرة الاستعمال).

الخاتمة

نتائج الدراسة:

– إذا كان السلوك اللغويّ قد أَولَى المعانيَ والدلالات عناية واضحة فإن للمباني فيه نصيبًا من العناية والرعاية لا يكاد يقلّ عن نصيب قسيمتها المَعاني.

–إنّ رصْد هذا الجانب – الذي اعتنت به الدراسة – من جوانب دراسة المَبْنَى في العربية يتخطّى في كثير من تطبيقاته وأمثلته مجرد الدراسة الصرفية لكلمات العربية، إلى رحابة فِقْه العربيّة، وأسرار مبانيها وقوالبها.

– ظاهرة اعتناء العربية باعتدال مبانيها، وعدم الإضرار بها تُظهر جانبا من جوانب الحكمة فيها؛ إذِ "اللغة نظام، ولكل نظام منطق، وهذا المنطق نابع من اللغة العربية نفسها، ومن سلائق العرب أنفسهم، لا مفروض على اللغة من خارجها بفعل النحاة أو غيرهم"[١].

–تشكّل إشارات النحاة المتعددة، وتعليلاتهم المتفرّقة التي أثبتوها في سياق رصْدهم أسرار مباني العربية وقوالبها– جانبا مُشرقا من جوانب الفكْر النحويّ، كما تُبرز عنايةً واضحة منهم باستكناه مباني العربية، ورصْد فِقْهها، عنايةً لا تقلّ عن رصْدهم فِقْه مَعانيها، واستنطاق دلالاتها.

– جوهر "باب الإلحاق" في العربية وغرضه المُحتَذَى المشاكَلَة اللفظية بين قالب أصيل، وقالب فرعِيّ محمول عليه لفظًا، وإنْ أفضتْ تلك المشاكَلَة إلى ترخُّص في إجراء مقتضى القياس؛ من إعلال، أو إدغام.

---

١. أغراض التصحيح الصرفي لحروف العلّة المعرَّضة للإعلال، د. محمد بن عليّ بن محمد العَمريّ، ٣٨٧.

– لأحرف المباني الأصلية في العربية حُرمةٌ وحَصانَة ليستا للزوائد، وقد شكّلت هذه الحرمةَ ملامح وأمارات صدرت عنها في سياق اعتنائها بالقوالب وأحرفها الأصلية، واعتناء العربية بهذه الأصول إنما هو في المقام الأول اعتناء بالقوالب نفسها التي تتألف في أدنى تقدير لها من هذه الأصول مجتمعةً، أو محذوفا بعضها.

– تناسُق مَباني الباب الواحد، وجريانها على نسق واحد لا انحراف فيه، ولا خلل – مبدأ عامّ في العربية، لم تكد تتخلّف عنه إلا في تطبيقات يسيرة خضعت لباب واسع فيها، وأصل أصيل، هو (كثرة الاستعمال).

قائمة المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطيّ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- أغراض التصحيح الصرفي لحروف العلة المعرَّضَة للإعلال، د. محمد بن علي بن محمد العَمري، بحث منشور بمجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد ١٤، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق ودراسة د. محمد المهدي عبد الحي عمّار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- التتمة في التصريف، لابن القبيصي (كان حيا سنة ٦٢٦هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محسن بن سالم العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- توجيه اللُّمَع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (ت٦٣٩هـ)، شرْح كتاب اللُّمَع لابن جنّي، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق دكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، بتحقيق محمد علي النّجّار، المكتبة العلمية.
- دقائق التصريف، لأبي القاسم المؤدِّب المتوفى بعد سنة ٣٣٨هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان حسّان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له الأستاذ عبدأ مَهنّا، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب (منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل)، تأليف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- شرح التصريح على التوضيح، أو: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، لأبي القاسم الثمانينيّ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح تصريف العزّي، لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، عني به محمد جاسم المحمّد، دار المنهاج، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ه - ٢٠١١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، حققها، وضبط غريبها، وشرح مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدَّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، حققه وعلّق عليه أ.د. محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- طرْد الباب على وتيرة واحدة، ومظانّه في العربيّة، د. محمد بن حمّاد القرشي، بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٥، ع ٢٥، شوال ١٤٢٣هـ.
- ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والنحوي: مفهوما وتطبيقا، د. محمد ذنون يونس، د. أحمد صالح يونس، بحث منشور بمجلة كلية الآداب، جامعة مصراتة، العدد الثالث، يونيو، ٢٠١٥م.
- علل النحو، لابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- عمدة الكاتب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه وصنع كشافاته الدكتور خالد فهمي، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكُناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء بن شاهنشاه، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق دكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- المخصص، لابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، دكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٥٣٠٥
٢.	Abstract	٥٣٠٦
٣.	المقدّمة	٥٣٠٧
٤.	التمهيد	٥٣٠٩
٥.	المبحث الأول: اجتناب البدء بساكن، والوقوف على متحرك	٥٣١٣
٦.	المبحث الثاني: اجتناب بقاء المَبنَى على حرف واحد	٥٣١٧
٧.	المبحث الثالث: اجتناب نقْض الغرض من مباني الإلحاق	٥٣٣٣
٨.	المبحث الرابع: الحيلولة دون زوال البِناء أو انتقاله	٥٣٣٧
٩.	المبحث الخامس: إقامة القوالب المخصوصة وإتمامها	٥٣٣٠
١٠.	المطلب الأول: قوالب التصغير	٥٣٣١
١١.	المطلب الثاني: قوالب التكسير	٥٣٤٠
١٢.	المطلب الثالث: قالب النَّسَب	٥٣٤٥
١٣.	المبحث السادس: الاعتناء بالأحرف الأصلية للمبنَى	٥٣٤٨
١٤.	المبحث السابع: تناسُق قوالب الباب الواحد بطرْدها على نَسَق واحد	٥٣٥٤
١٥.	المبحث الثامن: تغيير مَبنَى ما كثر استعماله عن حال نظائره	٥٣٥٧
١٦.	الخاتمة	٥٣٦٠
١٧.	قائمة المصادر والمراجع	٥٣٦٣
١٨.	فهرس المحتويات	٥٣٦٧